الثلاثاء 22 آب 2023
العدد 4990 السنة الثامنة عشرة
Mardi 22 Août 2023 nº 4990 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

60% حصلوا على تقدير
هل من راسبين في الامتحانات الرسمية؟

7

الخليل أيضاً على خطى الاشتباك [10]

وقائع مراسلات تكشف خفّة رئاسة الحكومة في التعامل مع ملف الفيول

ميقاتي غير مهتمّ لمصير الكهرباء [2]

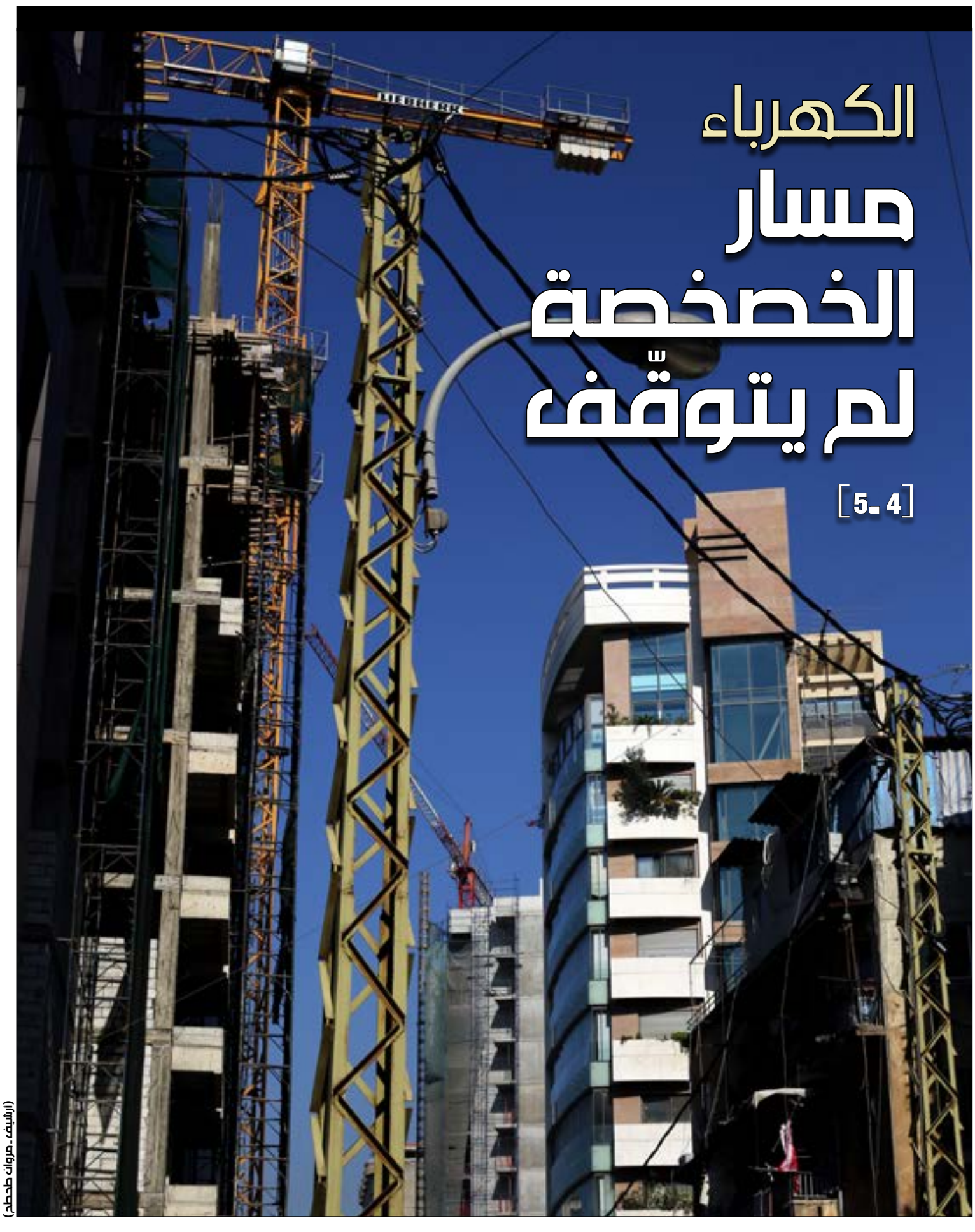

الكهرباء
مسار الخصخصة لم يتوقّف

[4 ـ 5]

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تقرير

«حزب المصرف» يعدّل قانون النقد والتسليف!

3

06
تقرير
تحضيرات لجولة جديدة في عين الحلوة؟

12
تقرير

«أف ـ 16» إلى أوكرانيا
أوروبا رهن إشارة واشنطن

14
رياضة

تشيلسي يحتال على القانون

16
ثقافة

تطوير القاهرة يقضي على مطابعها

قضية اليوم

نقاش وهمي عن الكميات والتحاليل المخبرية والتفاصيل الإدارية

أولوية السلطة ليست للكهرباء

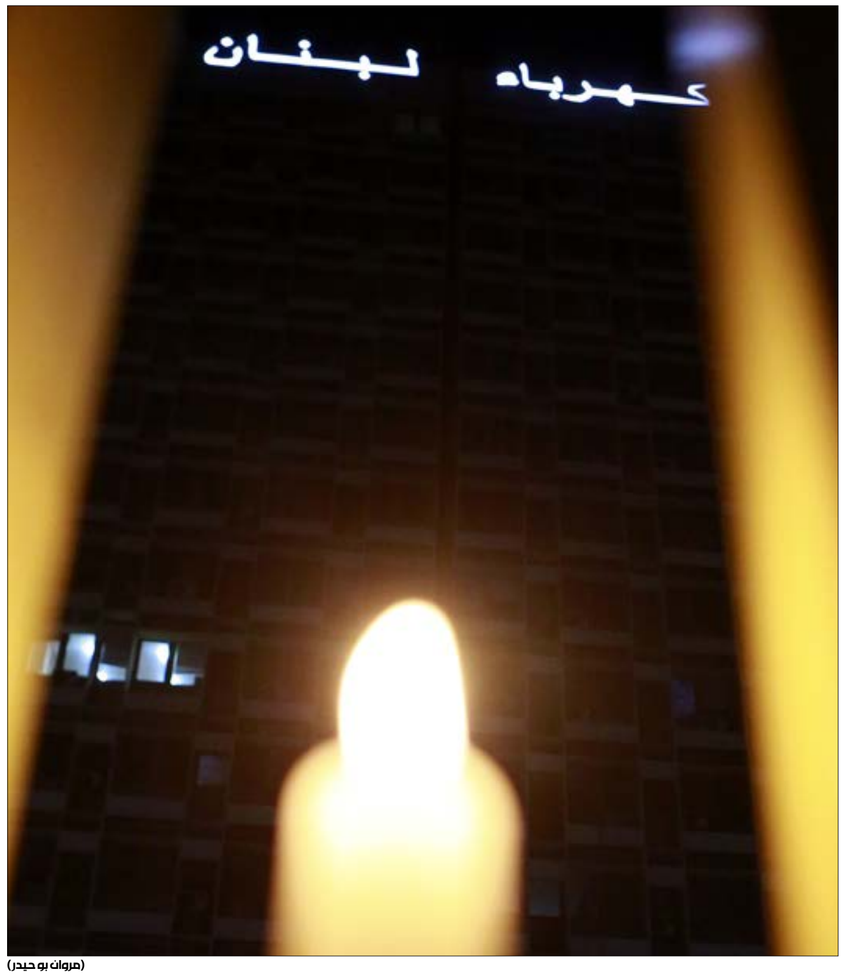

(مروان بو حيدر)

محمد وهبة

فجأة، اعتقد أحد ما في القصر الحكومي، أنّ «اختراع» مشكلة الكهرباء واتهام وزير الطاقة وليد فياض بالغش والتقصير، هما القناة التي توقف إحراج قوى السلطة وعلى رأسها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بعدما قرّر حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري وقف تمويل الدولة بالعملة الأجنبية. ميقاتي يدرك بفطنته «الصناعية» البسيطة، أنه لا يمكن إنتاج الكهرباء بلا فيول مستورد يُدفع ثمنه بالعملة الأجنبية، فلجأ إلى بدعة قديمة تفترض وجود «سوء إدارة» وتخلق جدلاً حول الأمر، يستمرّ لغاية تكريس وقائع جديدة. أي التوقف عن استيراد الفيول واستهلاك المخزون الاستراتيجي المتوافر حتى آخر قطرة. وبعدها يأتي «الفرج». أي «فَرَج»؟ لا أحد لديه فكرة، لا ميقاتي ولا أحد غيره من قوى السلطة. الفرج الوحيد المتاح هو العتمة.

قبل بضعة أيام، سُرّب كلام منقول عن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي،

> يُنقل عن منصوري أن معالجة تمويل الكهرباء لا يجب أن تكون على حساب الاستقرار النقدي

يشير فيه إلى أن مخزون الفيول لدى مؤسسة كهرباء لبنان في أقصى مستوياته، وأن بواخر الفيول التي استوردت بصفقات «مشبوهة» يتم تفريغها بلا فحوصات مخبرية، ما يعني أن رئيس الحكومة غير مُلزم بالدفاع عن هذه الشحنات، ولا عن الاتفاق الذي عُقد مع حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة بشأن تحويل مبلغ 300 مليون دولار وتمويله بسلفة خزينة.

لم يتأخّر ردّ وزير الطاقة وليد فياض بالوثائق على هذه الاتهامات، وأرسل ملفاً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يظهر أن مجلس الوزراء وافق في 2023/1/18 على إعطاء سلفة خزينة للكهرباء بقيمة 300 مليون دولار منها 264 مليوناً مخصّصة لشراء المحروقات لزوم تشغيل معامل الإنتاج. وبناءً على المرسوم 10962 فُتحت الاعتمادات المؤجّلة الدفع لستة أشهر لاستيراد 87 ألف طن فيول، وأطلقت مناقصة عمومية لذلك نُشرت على موقع هيئة الشراء العام بتاريخ 2023/4/26. أتى عارض وحيد، فاعيدت الصفقة، ثم جرى تلزيمها مجدداً وفازت فيها شركة «Coral Energy DMCC».

سلكت الصفقة مسارها القانوني، إلى أن راسلت وزارة الطاقة مصرف لبنان عبر وزارة المال، طالبة منه فتح اعتمادات بقيمة 58,87 مليون دولار، علماً أن لمؤسسة كهرباء لبنان رصيداً من سلفة الخزينة غير مستعمل بقيمة 102 مليون دولار. ووصلت الشحنة إلى لبنان بتاريخ 2023/8/8 لكنها لم تفرّغ حمولتها بسبب عدم فتح الاعتمادات، ما كبّد الخزينة نحو 126 ألف دولار غرامة تأخير حتى الأمس، كما أنها جاءت نتائج التحاليل المخبرية التي أجرتها شركة «بيرو فيريتاس» إيجابية لجهة التحقق من المواصفات المطلوبة.

رغم دقّة الردّ، إلا أنه لم يُطفأ الحريق الذي اندلع. ميقاتي «لعّيب». فهو يعلم أنه بمجرّد الردّ ستتحوّل الأنظار عن المشكلة الفعلية: للخزينة حاجة كبيرة إلى الدولارات أكبر من قدرة مصرف لبنان على توفيرها. ولولا النقص في الدولارات لما كانت المشكلة تتعلق بتشغيل معامل الكهرباء كما هي الآن، بل كانت ستعود إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، أي مشكلة الاستثمار في الكهرباء وتقاسم المنافع وترتيب الحصص.

ونقل مقرّبون من الحاكم بالإنابة وسيم منصوري قوله بأنه يريد المساهمة في معالجة أزمة تشغيل الكهرباء، إنما «لا يجب أن يكون الأمر خارج أولويات المصرف المركزي القاضية بالحفاظ على الاستقرار النقدي»، ولا يمكن أيضاً أن يتم ذلك خارج الأولويات التي تحدّدها الحكومة. فرئيس الحكومة حدّد أولويات ما بعد الاستقرار النقدي وفق الترتيب الآتي: تسديد رواتب القطاع العام بالدولار النقدي، تأمين حاجات القوى الأمنية من مازوت وتجهيزات ضرورية وسواها، ثم تأمين حاجات الاتصالات والكهرباء وما تبقّى من طلبات لدى القطاع العام.

إذاً، الكهرباء ليست أولى الأولويات! هذه ليست مسألة جديدة على سلوك قوى السلطة. فمع انفجار الأزمة عمد حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة، إلى تقليص تمويل شحنات الوقود لتشغيل معامل الكهرباء من الحدّ الأقصى الذي كان مفتوحاً بموجب سلفات خزينة، إلى الحدّ الأدنى الذي لا يتيح إنتاج أكثر من ثلاث ساعات كهرباء، وفي بعض الأحيان كان الإنتاج لا يتجاوز ساعة واحدة من الكهرباء يومياً. ذلك كان قبل أن ينغمس لبنان في تسوّل الفيول من العراق، وفي التفاوض على عقود مع مصر والأردن لاستجرار الكهرباء والغاز اللازم لتشغيل المعامل. وبحسب أرقام مصرف لبنان، سجّل متوسط إنتاج الكهرباء في عام 2019 نحو 1233 مليون كيلوواط ساعة، ثم انخفض إلى 1027 مليون كيلوواط ساعة في عام 2020، و655 مليون كيلوواط ساعة في عام 2021، و235 كيلوواط ساعة في عام 2022. أما في كانون الثاني 2023 فقد سجّل إنتاج 98 مليون كيلوواط ساعة.

بدلاً من ذلك، سخا سلامة وقوى السلطة على تمويل استيراد المحروقات بكلّ مشتقاتها من بنزين ومازوت ووقود طيران وزفت وغيرها، حتى أنفق مما يسمى توظيفات إلزامية بالعملة الأجنبية أكثر من 10 مليارات دولار. ومع الوقت، قرّر سلامة الاكتفاء بما بدّده من هذه الأموال، وعمد إلى تقنين عمليات التمويل للكميات المستوردة من المشتقات النفطية إلى أن فرض عملية رفع الدعم عن أسعارها بشكل كامل، أي بات سعرها يعادل سعر الصرف في السوق، وهذا ما طبّقه أولاً على المازوت ثم على البنزين. وانتهى الأمر بأن الشركات المستوردة صارت تشتري الدولارات المتدفّقة إلى السوق. بهذا المعنى، جرى تكريس وقائع جديدة، من ابرزها رفع الدعم عن الأسعار. أما اليوم، فما هي الوقائع الجديدة التي سيتم تكريسها بهذا المشكل الذي يُرمى بكامله على عاتق وزير الطاقة كأنّ ميقاتي وباقي البوطة من أركان السلطة لا يعلمون أن المشكلة الفعلية هي في أن للدولة حاجة إلى الدولارات يصعب تمويلها بلا اهتزاز سعر الصرف. مصرف لبنان الذي جمع لغاية الآن نحو 80 مليون دولار، يفضّل أن يضخّ الدولارات إلى نحو 400 ألف موظف في القطاع العام «ما يكرّس استقرار سعر الصرف لنحو 10 أيام كاملة» وفق مصادر مطلعة. أما شراء الدولارات من السوق، فهو أمر لا يمكن القيام به إلا إذا توافرت الدولارات، أي إنه في الفترة المقبلة حين تشحّ الدولارات المتدفّقة، سيكون هناك تنافس بين مصرف لبنان والتجار والمستوردين على شراء الدولار من السوق، وبالتالي قد لا يتمكن المصرف المركزي من شراء هذه الكميات وجمعها من السوق، بينما هو لا يريد أن يمسّ بما يسمّيه احتياطات بالعملة الأجنبية.

كلما وقفت قوى السلطة في مواجهة المشكلة، تقرّر سريعاً الحياد عنها. هذه المشكلة واضحة للعيان؛ لا يمكن أن تُستأنف الحياة في لبنان من دون إعادة إطلاق النظام المالي، وهذا يتطلب توزيعاً للخسائر مرتبطاً مباشرة بملاكي المصارف وكبار المودعين ونفوذهم السياسي، بالتوازي مع خطة اقتصادية واجتماعية يُكرس لها ما تبقّى من موارد. رغم ذلك، سلوك قوى السلطة يظهر أنها تفضّل تبديد الموارد من دون القيام بشيء!

وليد فياض: نغرق مع «المركزي» أو نجبي بالدولار

قال وزير الطاقة وليد فياض، أمام زواره، أمس، إن الخيارات التي تواجه مؤسّسة كهرباء لبنان باتت محدودة بعدما تبيّن أن المصرف المركزي ليس قادراً على تأمين العملات الأجنبية المطلوبة. فالمسألة ليست مسألة مخزون الفيول أو استقدام باخرة، بل القصّة تتعلق بأن الشلل أصاب مصرف لبنان وأنّه يجرّ مؤسسة كهرباء لبنان نحو الإفلاس معه بعدما تمكّنت في الفترة الماضية من النهوض وباتت قادرة على تجميع مبالغ تغطّي دورة عملها كما هي عليه الآن، أي لإنتاج خمس ساعات كهرباء يومياً في المتوسط. وبما أن مصرف لبنان ليس قادراً على تحويل الليرات التي تجمعها إلى دولارات تستخدمها لشراء الفيول، فإن دورة عملها قابلة للانتهاء سريعاً، لذا «يجب تأمين استقلالية المؤسسة عن المصرف المركزي، وهذا يتطلب أن تكون قادرة على جباية الفواتير بالدولار، أو أن يُسمح لها بأن تشتري بالليرات التي تجمعها دولارات تستخدمها لسداد ثمن الفيول. الخيار المطروح الآن هو أن نغرق مع مصرف لبنان أو أن نكون قادرين على الاستقلال عنه في هذه المرحلة الصعبة».

هل المطلوب نفاد الكمية؟

أصدر المكتب الإعلامي لوزارة الطاقة والمياه، بياناً موجّهاً إلى أوساط حكومية يشير إلى أن «كميات الفيول الموجودة تكفي لأقل من شهر بحسب مؤسسة كهرباء لبنان المعنية الأولى، فهل المطلوب نفادُ الكميات الموجودة والوصول إلى العتمة الشاملة، أم تأمين الاستدامة المطلوبة، خصوصاً في ظل شحّ كميات الفيول وصعوبة تأمينها عالمياً؟ أصبحنا شبه أكيدين أنّ نيّة تأمين استدامة الكهرباء للمواطنين غير موجودة والعرقلة واضحة».

«لجنة الكهرباء» لوزير الطاقة: لن ندفع، تصرّف!

قالت مصادر في اللجنة الوزارية المخصّصة للكهرباء، إنه خلال الاجتماع «سُئل وزير الطاقة عن سبب تجاهل الآلية المتّفق عليها وتجاوز قرارها، فأذعى بأنّه أرسل كتاباً إلى رئيس اللجنة أبلغه فيه بأنّه سيقوم باستقدام الباخرة». فردّ أعضاء اللجنة بأنّه «أرسل الكتاب لكنه لم ينتظر الجواب وأقدمَ على الخطوة قبل حجز الاعتمادات المالية الخاصة بها وهي تناهز 30 مليون دولار». وقالت المصادر إن «اللجنة ستجتمع يوم الإثنين لاتخاذ القرار الأخير»، علماً أنه «جرى إبلاغ الوزير بصراحة بأنّه سيتم التأكد من المخزون المتبقّي، وأن هناك احتمالاً كبيراً برفض دفع المبلغ، مع أن كلفته محجوزة سلفاً من الدولة اللبنانية جراء تخصيص 300 مليون دولار لتنفيذ الخطة الوطنية للكهرباء، لكنّ الوضع المالي في البلد لا يسمح بذلك».

وشدّدت المصادر على أن «إصرار الوزير على استقدام الباخرة في وقت أن الفيول الموجود يكفي إلى حين وصول الفيول العراقي يطرح علامات استفهام كبيرة، وشكوكاً حول الغرض من ذلك ووجود شبهة ما»، مشيرة إلى أن «أعضاء في اللجنة تداولوا في بعض المعلومات التي تحدّثت عن التصرّف بالباخرة في حال لم تدفع الدولة ثمن الفيول وإمكانية بيعها» وردّوا على وزير الطاقة بالقول: «هاي شغلتك إنت تصرف».

تقرير

لجنة من «حزب المصرف» لتعديل قانون النقد والتسليف

رلى إبراهيم

بشكل انتقائي سارع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى اختيار مسألة واحدة من مضمون التقرير الجنائي، وشكّل لجنة لدراسة تعديلات على قانون النقد والتسليف، عقدت جلستها الأولى أمس، وضمّت: الوزير السابق إبراهيم نجار، الوزير السابق شكيب قرطباوي، المحامي نصري دياب، المسؤول في بنك عودة حسن صالح، الأمين العام لهيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان عبد الحفيظ منصور، والنائب السابق لحاكم مصرف لبنان غسان عياش. كما حضر الاجتماع وزيرا المال يوسف الخليل، والعدل هنري الخوري.

التدقيق في هُويات وتوجّهات غالبية أعضاء اللجنة يقود إلى فهم سبب «لهفة» ميقاتي لتعديل القانون. فالمحامي نصري دياب ليس سوى محام لجمعية المصارف، وحسن صالح هو أحد المسؤولين في بنك عودة المقرّبين من رئيس مجلس النواب نبيه بري، في حين أن مكتب شكيب قرطباوي يضمّ عدداً من المصارف وهو ناشط في جمعية المصارف، والوزير إبراهيم نجّار هو أحد المدافعين الشرسين عن المصارف. أما عبد الحفيظ منصور فليس سوى رجل الحريرية الذي انتقل لاحقاً إلى كنف رياض سلامة، وطيلة ولايته كأمين عام لهيئة التحقيق لم يرَ أو يسمع شيئاً.

استهلّ ميقاتي الجلسة بالقول إن اختيار الأعضاء جاء بناءً على «الكفاءة»، إنما يصدف أن معظمهم مرتبطون بعلاقة مع مصرف أو مجموعات مصرفية، وأن كل واحداً منهم يمثّل طائفة معينة. كذلك قال ميقاتي إنه لا يريد من أعضاء اللجنة الاقتراب من «الجزء الخاص بتنظيم المصارف»، والتركيز على القسم المتعلق بتنظيم مصرف لبنان وهيكليته، وإنه يريد «تعديلات من دون الانقلاب على القانون».

في الأصل، مضى على تأسيس مصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف في أول آب 1963 نحو 60 عاماً. في ذلك الوقت، أعطي المصرف استقلالية مالية وإدارية، ومُنح حاكمه صلاحيات واسعة استخدمها الحكام المتعاقبون وأخرهم سلامة الذي أحكم قبضته على سوق القطع، وتفرّد بالسياسة النقدية، وأخضع كل هيئات المصرف ومؤسّساته من هيئة التحقيق الخاصة إلى هيئة الأسواق المالية ورئاسة الهيئة المصرفية العليا، فضلاً عن التحكّم شبه المباشر بعمل لجنة الرقابة على المصارف. لذلك، تمكّن سلامة طيلة ثلاثين عاماً من إدارة هذه الهيئات كما يشاء لتكون حديقته الخلفية التي يرمي فيها كل تجاوزاته وتجاوزات المصارف مقابل حماية مصالحهما المشتركة.

ولهذا السبب كان تعديل قانون النقد والتسليف أحد مطالب صندوق النقد، إذ أبلغ رئيس بعثة الصندوق ارنستو رامير مسؤولين الذين التقاهم سابقاً

> من يكتب القانون سيضع الصيغة التي تلائم توجّهاته

بضرورة منح الهيئات استقلالية عن مصرف لبنان وخلق مجلس إدارة للمصرف يكون أعلى رتبة من الحاكم ونوابه الذين يتحولون إلى ما يشبه الهيئة التنفيذية، بينما يقوم المجلس بالإشراف على عملهم. لكنّ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أراد إضفاء تعديلات وفق قاموسه الخاص وبالأدوات التي يراها مناسبة لإبقاء مصلحة المصارف فوق كل اعتبار رغم كل ما ارتكبته هذه المصارف بحق المودعين، بالتعاون مع سلامة.

وفي هذا الصدد، يشير أحد القانونيين إلى أن من انتقاهم ميقاتي هم ضالعون في التشريع والقانون بمعزل عن الخيارات السياسية والتوجهات «لكن من يكتب القانون سيضع الصيغة التي تلائم توجهاته. وإذا أردنا الحديث بشكل منطقي، يفترض أن تُدار اللجنة بآلية تشاركية، أي أن تضمّ أفراداً ذوي مقاربات متناقضة حول دور مصرف لبنان والحوكمة فيه. عندها يمكن الحصول على تنوع في الآراء لتعديل قانون النقد والتسليف الذي كان محورياً في إدخال لبنان في الأزمة». وبلغت قانوني آخر، إلى أنّ ميقاتي قرّر تعديل القانون وكأنّه المشكلة في ما جرى من تجاوزات ومخالفات «من دون أي مراجعة للخسائر وتوزيعها، ومن دون أن يلتفت إلى تخاذل أعضاء المجلس المركزي ومفوّض الحكومة ووزراء المال المتعاقبين». ويسأل: «لماذا قرّر اختزال أمر جوهري بأشخاص ذوي توجّه مصرفي واضح، وهو ما يجعلنا واثقين من أن أيّ تعديل سيكون منحازاً إلى مصلحة المصارف».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

التاريخ يعيد نفسه: دولة المصارف

ستون عاماً مضت على إقرار قانون النقد والتسليف من دون أن يتبدّل أي شيء في السياسة المتحكّمة بالتشريع، وكأنّ التاريخ يعيد نفسه وكأنّ نفوذ المصارف لا يزال على حاله، ومصالحها تتحكم بكل القوانين وتعديلاتها. ففي أواخر عام 1962 دعا مجلس النقد والتسليف، جمعيّةَ مصارف لبنان إلى التعقيب على مشروع قانون النقد والتسليف. بحسب الباحث هشام صفي الدين، فقد عارضت الجمعية ممثّلة برئيسها بيار إدّه، تنظيم أي جهة حكوميّة لمهنة العمل المصرفي، بما فيها المصرف المركزيّ، وعبّرت عن ذلك في رسائل إلى رئيس الحكومة الراحل رشيد كرامي. ويضيف صفي الدين: «قالوا إن المصرف المركزي، يجب ألا يكون مصرف المصارف، بل مصرفاً لإصدار العملة فقط. ونجحت الجمعية في إلغاء بنود تنص على التصنيف الإلزامي للمصارف بناءً على سياساتها الائتمانية، وحقّقت انتصاراً لناحية فرض مسألة عدم إعطاء أي بيانات للمصرف المركزي تؤدّي إلى خرق السرية المصرفية». واتُّفق على ترتيب يسمح للمصارف أن تخلق حسابات للزبائن بأرقام، ومُنِع مفتّشو المصرف المركزيّ من الحصول على معلومات المصارف إلا من خلال مديريها، وعبر استمارات موحّدة. كذلك مُنع المفتشون من حق طلب أسماء الزبائن في ميزان حساباتهم، إلا إذا كان الميزان هو ميزان تسليف. وكان يجب أيضاً على موظّفي المصرف المركزيّ أن يُقسِموا على السريّة، في ما يخص المعلومات عن الداتا المجمّعة للمؤسسات المصرفيّة. لا لزبائنها فقط. وشُدّدت عقوبات الموظفين الذين ينتهكون السريّة المصرفيّة، عمّا كانت في قانون السريّة المصرفيّة عام 1956».

على الغلاف

إنتاج الكهرباء لامركزياً بواسطة الشمس والرياح

مسار الخصخصة لم يتوقّف

مسار مقترح القانون

فؤاد بزي

عندما أقرّ قانون الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء عام 2002، لم يكن في بال أحد أن تطوّر تكنولوجيا الإنتاج سيعظّم أهمية الإنتاج الفردي والإنتاج الأصغر بواسطة الشمس والرياح، على الإنتاج بكميات كبيرة بالوسائل التقليدية مثل المازوت والغاز وسواهما. أتى هذا التطوّر، تزامناً مع انهيار في قدرة الخزينة اللبنانية على تقديم الخدمات العامة وأبرزها الكهرباء، وهو ما عزّز مفهوم الخصخصة كما وردت في قانون إنشاء الهيئة الناظمة، أي بوصفها علاجاً تنظيمياً لقطاع الكهرباء. وبالخلفية نفسها أعدّ مشروع قانون ينقل الخصخصة إلى الإنتاج الفردي، أو الكميات الصغيرة بالوسائل الجديدة.

في دهاليز لجان مجلس النواب يقبع مشروع القانون الجديد. يصفه أحد النواب بـ«المفخّخ»، بينما يعزفه وزير الطاقة، ومعدّوه بـ«قانون الطاقة المتجدّدة الموزّعة». وهو يرمي إلى تغيير شكل إنتاج الكهرباء في لبنان بشكل تام، من الإنتاج المركزي للطاقة عبر معامل الكهرباء التابعة لمؤسّسة كهرباء لبنان، إلى لامركزية الإنتاج عبر «توزيع رخص توليد الكهرباء عبر الموارد المتجدّدة حصراً، شمس ورياح، على الراغبين في المناطق»، إذ بات «يمكن لأيّ منتج أن يبيع الكهرباء الآتية من الطاقة المتجدّدة، لأيّ مستهلك» كما تقول الاستشارية في مركز حفظ اللبناني لحفظ الطاقة سوريانا مرتضى. أمّا سعر المبيع، فتشير مرتضى، إلى أنّه «تحت سقف واحد، تحدّده الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، ولا يمكن للمنتج تخطّيه».

من هنا تبدأ «عوامل التفجير» بالظهور. أولاً، لم تُعيَّن الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، وهو غياب يأتي لمصلحة الحفاظ على مصالح أصحاب المولّدات، بحسب ما يرى أعضاء في لجنة الأشغال والطاقة. ويبرّرون ذلك، بالإشارة إلى أن هذا القانون «يتيح الوصول إلى 24 ساعة كهرباء والاستغناء عن الاشتراكات بشكل تام»، ربطه بالهيئة الناظمة يهدّده بالبقاء «حبراً على ورق».

ثانياً، مشكلة القانون أنه يُطلق عجلة «الخصخصة بالحدّة» لقطاع إنتاج الطاقة بالكامل، ولا سيّما أن الدولة سلّمت الجباية والصيانة لشركات خاصة، أو ما يُعرف بمقدّمي الخدمات، إذ إن نصّ اقتراح القانون يأتي استكمالاً للقانون 2002/462 الذي مهّد الطريق لتشريع مشاركة القطاع الخاص في توليد الطاقة الكهربائية، ووضعها على الشبكة العامة. وبالتالي، فإن إقراره بهذه الصيغة يعني نفض الدولة يدها تماماً من التكنولوجيا الجديدة لإنتاج الكهرباء عبر الموارد المتجدّدة، (شمس ورياح)، وخصخصتها. بل سيقتصر دور مؤسّسة كهرباء لبنان على السماح لمنتجي الطاقة باستخدام الشبكة العامة لبيع الكهرباء المنتجة إلى المستهلكين بعد استيفاء رسوم عبور. وبهذا المعنى، فإن القطاع العام لن يعمل على تطوير القدرة الإنتاجية للكهرباء عبر الموارد المتجدّدة، وربما لن يكتفي بالاستمرار في حيازة المعامل الحراريّة والمائية الموجودة حالياً.

> قانون الطاقة المتجدّدة الموزّعة يستكمل مسار خصخصة قطاع إنتاج الكهرباء

ومحاولات خصخصة إنتاج الكهرباء عبر الموارد المتجدّدة ليست جديدة، إلا أنّها تتمّ هذه المرّة بقانون لا بقرار من مجلس الوزراء. وللتذكير، فالأخير أقرّ قبل تحوّل الحكومة إلى تصريف الأعمال، في جلسة 12 أيار 2021 بـ«السماح لشركات خاصة بإنشاء محطات طاقة شمسية، بقدرة كلية بين 120 و180 ميغاواط، في كلّ المحافظات اللبنانية».

في المقابل، يرى حاملو لواء «قانون الطاقة المتجدّدة الموزّعة» أنّ بإمكانه «تحقيق حلم 24 ساعة تغذية»، وإنهاء قطاع الاشتراكات بشكل شبه تام، إذ لن يسمح بدخول المولّدات العاملة على الوقود الأحفوري (مازوت، فيول، وغيرهما) على خط الإنتاج، فالأخير محصور باستخدام الموارد المتجدّدة لإنتاج الكهرباء. وسيتيح فقط لمحطات إنتاج الكهرباء من الموارد المتجدّدة، طاقة شمسية أو رياح، الدخول على خط إنتاج الطاقة في لبنان، بقدرة قصوى تصل إلى 10 ميغاواط لكلّ محطة شمسيّة، و15 ميغاواط لتلك التي تعمل على طاقة الرياح.

والنقطة الأخيرة يراها المدافعون عن القانون الجديد «من الإيجابيات، إذ لن تسمح بنشوء احتكارات، ومحطات ضخمة في مناطق دون أخرى، فالنص واضح بمنع إنشاء أي محطات تتخطى قدرتها 10 ميغاواط للطاقة الشمسية، و15 للرياح».

أمّا المدافعين عن مركزيّة الدولة، فـ«هذا شكل آخر من أشكال المولّدات وأصحاب الاشتراكات، إذ سيشرّع عمل هؤلاء تحت رايـة الطاقة المتجدّدة، ويستمر بوضع يد الناس تحت بلاطة القطاع الخاص الذي قد يقطع الكهرباء في أيّ لحظة، وتجربة سنوات الانهيار الاقتصادي مع المؤسّسات الخاصة وجشعها لا تشجّع».

> قانون الطاقة المتجدّدة الموزّعة يستكمل مسار خصخصة قطاع إنتاج الكهرباء

الطاقة الشّمسية تنتج أموالاً

في ظلّ الفورة الحاصلة في لبنان بين الناس لتركيب «محطات الطاقة الشمسية المنزلية»، سيقوم «قانون الطاقة المتجدّدة الموزّعة» بمحاولة تنظيم هذه الأعمال، والاستفادة من فائض الطاقة المنتجة عبر إدخالها في الشبكة العامة، وبيعها للدولة. فـ«ربط النظام الشمسي المنزلي بالشبكة العامة، والاستفادة من التعداد الصافي أمر يسير»، وفقاً للاستشارية في مركز حفظ الدكتورة سوريانا مرتضى، «بشرط أن تكون العواكس inverter المركّبة في البيوت من الفئة القادرة على العمل على الشبكة grid on، وهنا قد يحتاج بعض المستفيدين إلى تغيير الأجهزة في بيوتهم، كون أكثريتهم تركّب النوعية الأقل ثمناً من العواكس التي لا يمكنها إدخال فائض الطاقة إلى الشّبكة off grid، ولا يمكن أن تعمل وفقاً للنظام الجديد».

التشركة مع القطاع الخاص

مرّ عام على إعلان الحكومة، في الجلسة التي عقدتها في 12 أيار من العام الماضي، السماح بإنشاء 11 محطة طاقة شمسية عبر القطاع الخاص، بقدرة كلّية بين 120 و180 ميغاواط (تساوي مجموعة توليد واحدة في معمل دير عمار) في كلّ المحافظات اللبنانية، أي بمعدّل 30 إلى 40 ميغاواط في كلّ محافظة (ثلاثة مشاريع في كلّ محافظة). خلال هذه المدّة، «تمّ توقيع العقود بين الشّركات والدولة»، بحسب مدير المركز اللبناني لحفظ الطاقة بيار خوري. وفي الفترة المقبلة، والتي تمتدّ لعام آخر «على الشركات الفائزة البحث عن تمويل من الجهات المانحة»، يضيف خوري، متوقّعاً «أجواء إيجابية». ومن دون الحسم بحتمية التمويل لـ«أسباب سياسية خارجية». وفي حال تمّت العملية الأخيرة بنجاح، «لدى الفائزين سنة إضافية للبدء ببناء المحطات، وربطها بالشبكة العامة»، يختم خوري.

وزير الطاقة: أزمة الكهرباء سياسية

يرى وزير الطاقة وليد فياض أنّ أصل المشكلة بدأ مع القانون 2002/462، الذي أعطى صلاحيات واسعة للهيئة الناظمة، فـ«هي تقرّر، وتغيّر، وتسلّم القطاع الخاص، وتفاوضه». ولكن، وبحسب فياض، «هذا قرار الدولة، لا الهيئة الناظمة، التي يقتصر دورها على وضع النظم، والتعرفة، وإعطاء رخص الإنتاج أو سحبها، كما حماية المستهلك. وهذا ما لم يوضحه القانون 462، والذي يحتاج إلى تعديل». بالتالي يؤكّد فياض أنّ «عرقلة مشاريع إنتاج الكهرباء، تتمّ عن قصد». في المقابل، الحل برأيه في «تسليط الضوء على الأولويات، وإبعادها عن السّياسة». وزارة الطاقة والمياه تعاني من الفراغ على مستوى الوظائف الأساسية، فـ«هناك شغور في 10 مديرين عامين، وأعضاء مجالس إدارات».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

كهرباء لبنان: من منتج أول للطاقة إلى مدير شبكات للتوزيع

تصف الاستشارية في مركز حفظ الطاقة الدكتورة سوريانا مرتضى عملية إنتاج وبيع الكهرباء في القانون الجديد بـ«التبادل بين الأقران»، إذ «يمكن لمن يمتلك أرضاً أن يستثمرها لإنشاء محطة إنتاج طاقة من الموارد المتجدّدة حصراً، ومن ثمّ الدخول إلى الشبكة العامة لبيع الكهرباء لمن يرغب من المقيمين في لبنان». ولكنّها تطمئن إلى «أنّ خطوط التوزيع والتحويل كلّها ستبقى بإدارة مؤسّسة كهرباء لبنان، التي بيدها أيضاً السّماح للمنتجين الجدد باستخدام شبكتها أو رفض دخولهم على خطوط الإنتاج».

بموجب القانون الجديد ستتحوّل مؤسّسة كهرباء لبنان من منتج أول للطاقة إلى منتج ثانوي ومدير لشبكة التوزيع، وجابٍ لرسوم عبور الكهرباء من المنتج إلى المستهلك عبر خطوطها، فـ«هي صاحبة احتكار شبكات التوزيع»، وفقاً لمرتضى. مع التذكير بإمكانية عدم استخدام الشبكة العامة لبيع الكهرباء، «كأن يستثمر أحدهم سطح مبنى، ويبيع الطاقة للقاطنين فيه». وتضيف مرتضى، «أنّ القانون يسمح للمنتجين والمستهلكين بالتعاقد من مناطق مختلفة، إذ يمكن أن يكون الأول موجوداً في الهرمل، والثاني في بنت جبيل، بشرط اكتفاء الشبكة العامة من الطاقة بشكل كامل».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

من جهة أخرى، لن يُستغنى عن إنتاج المؤسسة الأم، كهرباء لبنان، للطاقة، فـ«محطات التوليد فيها أساسية». منتجو الكهرباء يعتمدون بشكل أساسي على الطاقة المتجدّدة، والتي لن تكون متاحة على مدار السّاعة، وخلال كلّ أيام السّنة بشكل واحد. الطاقة الشّمسية مثلاً غير متاحة في ساعات المساء، أو الأيام الماطرة بشدّة. بالتالي سيبقى المواطن مستفيداً من كهرباء لبنان، إنّما وفقاً لـ«نظام التعداد الصافي»، حيث تجري مقاصّة سنوية، على رأس كل سنة مالية، بين المنتج، سواء كان فرداً أو مستثمراً، وشركة كهرباء لبنان، لمعرفة الفارق بين المستهلك من الطاقة، والكميّة المنتجة من الكهرباء الموضوعة على الشبكة العامة من قبل المستثمر.

في الواجهة

لودريان في وادٍ وانتخاب الرئيس في واد

بعدما أعلن 31 نائباً رفضهم المشاركة في طاولة الحوار التي دعا إليها الموفد الرئاسي الفرنسي، وهم في أحسن الأحوال نصفها، لا تعود ثمة فائدة لجلوس النصف الثاني غير المعني في الأصل بالمواصفات منذ أن اختار سلفاً مرشحه

نقولا ناصيف

في احوال استثنائية كما في احوال عادية يصعب تصوّر رسالة كالتي وجّهها الموفد الرئاسي الفرنسي الخاص جان ايف لودريان الى النواب اللبنانيين. مغزاها انها تحاول تقديم احد الحلول الممكنة للتوافق سلفاً على شخصية تصلح لرئاسة لبنان يصير من ثم الى انتخابها. تعيينها رئيساً قبل الاقتراع لها في البرلمان. اما مبررها فهو تعذّر اتفاق مجلس النواب على مَن يُنتخب رئيساً. النية الحسنة في المبادرة الفرنسية توخيها الوصول الى قواسم مشتركة بين فريقيْ مجلس النواب المستعصيَيْ التوافق. اما النية المبيتة لديهما فهي ان اياً منهما لا يريد الرئيس الا على صورته وخياراته. في نهاية المطاف فشل المطلوب من الرسالة منذ اللحظة الاولى. ليس على صورتها حتماً يُنتخب الرئيس اللبناني.

ايا ظهرت ردود الفعل المرحبة بالجلوس الى طاولة الحوار التي دعا اليها الموفد الفرنسي او التحفظ عنها، فإن الطرفين اجاباً عن سؤاليْ لودريان كلٌ وفق طريقته: رفض 31 نائباً في المعارضة الدخول في حوار كالذي دُعوا اليه، بينما اجاب الثنائي الشيعي بتمسكه بترشيح الوزير السابق سليمان فرنجية دونما ان يكون في حاجة الى ان يتقدم خطياً بمواصفاته للرئيس المقبل ما دام عثر عليها فيه. ابرزت الرسالة من خلال السؤالين اللذين تضمنتهما المشكلة كأنها في مواصفات رئيس يتعذر وجوده الى الآن على وفرة المرشحين المتداولة اسماؤهم. ذهبت الى ابعد مما يفترض ان تُعنى به مبادرة باريس عندما راح الفرنسيون كما سفيرتهم في بيروت ينادون على الدوام باجتماع مجلس النواب في اسرع وقت وانتخاب الرئيس وفق الاصول الدستورية. اذ الرسالة تقف في مقلب معاكس من الاصول تلك اكثر من مرة:

أولاهـا، عندما تسأل النواب عن المشاريع ذات الاولوية الملقاة على عاتق الرئيس المقبل، فيما لا يملك الرئيس المنتخَب سوى ادلائه بخطاب قَسَم غير ملزم لأي من الحكومات المتعاقبة في عهده ولا تالياً المجالس النيابية. يملك ان يعد لا ان يتعهد وينفذ. منذ اتفاق الطائف يعرف الرؤساء المنتخَبون ان التوازنات السياسية هي التي تنشيء السلطتين الاجرائية والاشتراعية، وهما اللتان تنظمان آلة الحكم والادارة والاسلاك. وهما اللتان تمنحان الرئيس حصته لا اكثر.

ثانيها، ان تحديد مواصفات الرئيس والاتفاق عليها مقرونة بتسوية سياسية من ثم يُبنى على هذه اختيار الشخص، لا تناقض فحسب المادة 49 في الدستور باشتراطها انتخاب الرئيس بالاقتراع السري، بل تذهب الى قياس مجرَّب في استحقاقات رئاسية ماضية يربط اختيار الرئيس سلفاً بالتسوية على

> اي جدوى لطاولة نصفها يتغيب والنصف الثاني معني بالخيار لا بالمواصفات؟

ما يقتضي ان يحمله عهده المقبل.

حدث من هذا القبيل مرتين: اولى قضت في مهدها عام 1989 بانتخاب الرئيس رينه معوض لوضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ ثم اغتياله للحؤول دونها، وثانية عام 2008 في انتخاب الرئيس ميشال سليمان على اثر احداث 7 ايار والتئام مؤتمر الدوحة الذي ناقش تسوية اقتصرت على رسم توازنات بين فريقيْ 8 و14 آذار داخل السلطة اكثر منها اجراء مصالحة سياسية بين السنّة والشيعة. لم يناقش هناك اسم سليمان ولا اثير لغط حيال انتخابه. كان ابسط البنود واسهلها واقلها اهمية. رمى اختياره اذذاك، بعد الاتفاق على احجام الحكومات وقانون الانتخاب، الى جعله زيحاً فاصلاً وعازلاً بين الفريقين المتناحرين، ولم يكن سوى محاولة فك الاشتباك السنّي - الشيعي. عاش اتفاق الدوحة نصف ولاية الرئيس (2008 - 2011) قبل ان يقصم ظهر التسوية تلك وتنهار. فشل التجربة تلك هو الذي يحمل الفريقين الحاليين على الافصاح عن تصوّر مختلف عن الآخر للحوار وانتخاب الرئيس. كلاهما يريد حتماً رئيساً للجمهورية. اما الاصل في ما يريدانه فهو ان يكون عدو الطرف الآخر ونقيضه.

ثالثها، وقد تكون هي المسألة الحيوية والرئيسية التي تجاهلتها رسالة لودريان، او ربما لم تعها ابداً، تكمن في ان النزاع الدائر ليس على مواصفات الرئيس بل على الخيار الذي يمثله. ليس خافياً ان انتخاب رئيس للجمهورية منذ الرئيس الياس هراوي الى الامس القريب والى المشكلة القائمة حالياً، هو خيار الاستراتيجيا قبل ان يكون الرجل. في احسن الاحوال اختيار الشخص الذي يجسد الاستراتيجيا هذه وفق تصوّر الفريق الاقدر على فرضها. الاب الاول لهذا المسار الطويل المنهك هو دمشق والوارث الطبيعي له اصبح حزب الله. لأجل ذلك انتخب هراوي اولاً ثم مُدد له، وانتخب الرئيس اميل لحود ثم مُدد له، وانتخب اخيراً الرئيس ميشال عون. الصورة المكملة لما ابتكره السوريون وساروا عليه بما يشبه الانتظام، اعتقادهم بأن رئيس الجمهورية ضمان الاستراتيجيا التي كانوا يريدونها لدورهم وموقعهم في لبنان، وصار من بعدهم يريده حزب الله لدوره وموقعه وسلاحه، ما اتاح لهم القبول برئيس للحكومة يحاور العرب والغرب كالرئيس رفيق الحريري خصوصاً. لم ترد سوريا في اي من المرتين اللتين غادر فيهما الحريري السرايا - او أرغم - عامي 1998 و2004 خروجه من معادلة الحكم والتوازن الذي رسمته للجميع. ذلك ما سيعاد تأكيده ايضاً بانتقال المرجعية من دمشق الى حزب الله، منذ عام 2008 في ثنائية الرئيسين ميشال سليمان - فؤاد السنيورة، وثنائية سليمان - الرئيس سعد الحريري واخيراً ثنائية عون - الحريري الابن.

عندما اقترحت فرنسا في الاشهر الاخيرة ثنائية فرنجية - نواف سلام كانت تعيد تأكيد المعادلة هذه. لم يكن حزب الله، أبان المراسلات غير المباشرة مع الفرنسيين آنذاك في الشغور الرئاسي الحالي، بعيداً من تقبّل الثنائية المقترحة هذه ما دام ضمن الاستراتيجيا التي يتطلبها في فرنجية، واعاد بعث الروح في ما رافق حقبتيْ الحريري الاب والابن. الادق في ما رافق المراسلات غير المباشرة انه وافق على سلام ولم يز عائقاً فيه. تحمّس الفرنسيون للثنائية هذه بعد مراقبتهم جلسات البرلمان بين ايلول 2022 وكانون الاول منه عندما ترجحت الاوراق البيض، ضامرة اسم فرنجية، بين 63 صوتاً و52 صوتاً، وكان الاوفر حظاً بين المرشحين الآخرين والمؤهل لانتخابه رئيساً لاقترابه من غالبية النصف زائداً واحداً. بخروج رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل من تحالفه مع حزب الله شهرذاك تدنت الاصوات الى ما دون النصف، فسحبت باريس ثنائيتها المقترحة من التداول. ليس بعيداً من الآن، في ضوء التطور الدائر في تطبيع علاقة باسيل بالحزب بعث الروح فيها مجدداً.

منذ اتفاق الطائف لا رئيس للبنان الا بخيار الاستراتيجيا (هيثم الموسوي)

تقرير

نزوح يسبق «القرار الظنّي» في الأحداث الأخيرة
تحضيرات لجولة جديدة في عين الحلوة؟

آمال خليل

تشهد السفارة الفلسطينية في بيروت، اليوم، الإعلان عن نتائج التحقيق في جريمة اغتيال قائد قوات الأمن الوطني الفلسطيني في صيدا أبو أشرف العرموشي والإسلامي عبد الرحمن فرهود، في الاشتباكات التي شهدها مخيم عين الحلوة بين فتح و«الشباب المسلم» نهاية الشهر الماضي ومطلع الجاري. وسيشهد لقاء يحضره أعضاء هيئة العمل الفلسطيني المشترك وممثلو لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني وممثلون عن حركة أمل، تلاوة القرار الظني الذي توصلت إليه لجنة التحقيق التي شكّلت قبل ثلاثة أسابيع برئاسة اللواء الفتحاوي معين كعوش. وبحسب مصادر مطّلعة، فإن «القرار الظني سيوجّه اتهامات إلى التكفيريين المتمركزين في حيَّي الطوارئ والتعمير من بقايا جند الشام وفتح الإسلام وداعش، وسط ترجيحات بتسمية خمسة مشتبه فيهم أطلقوا النار على العرموشي ومرافقيه من نقاط تحصّنوا فيها داخل مجمع المدارس المشرف على مَرْأب السيارات حيث قضوا في كمين، من بينهم الصيداوي يحيى العر الذي قاتل مع جماعة أحمد الأسير قبل أن يفر إلى المخيم عقب معركة عبرا 2013». في المقابل، تقاطعت المعلومات عن تورط محمد زبيدات بإطلاق النار على الإسلاميين الثلاثة ليل 29 تموز الماضي حين قُتل فرهود متأثراً بإصابته، ما أدّى إلى اندلاع الاشتباكات. التحقيقات الميدانية التي أجرتها لجنة التحقيق والفصائل الفلسطينية ميدانياً «أجمعت على الاشتباه في بلال بدر الذي يترأس مجموعة ويتحصن في حي الطوارئ منذ مدة، بخلاف ما روّج له هيثم الشعبي من أن بدر لم يكن في حي الطوارئ في تلك الفترة لأن كاميرات المراقبة لم ترصده».

وأياً تكن أسماء المشتبه فيهم، تجمع القوى الفلسطينية على أن تسليم المطلوبين غير وارد حالياً، سواءً التكفيريون أو زبيدات الذي تشير مصادر متابعة إلى أنه لا يزال في عين الحلوة وسط محاولات لتهريبه إلى خارج لبنان لمنع تسليمه.

(علي حشيشو)

> ينهمك الطرفان في تعزيز إجراء اتهامها العسكرية وإقامة الدشم

إزاء استحالة تسليم المطلوبين، يبدو أهالي عين الحلوة متيقّنين بأن الاشتباك سيتجدد عاجلاً أم آجلاً. وقد رُصدت أمس شاحنات تخرج من عين الحلوة، محمّلة بالأثاث والفرش لعائلات استبقت قرار لجنة التحقيق بالنزوح إلى صيدا، فيما الطرفان يمنعان أصحاب البيوت غير المتضرّرة القريبة من المحاور من العودة إليها، وينهمكان في تعزيز إجراءاتهما العسكرية ورفع السواتر والدشم واستئثار المقاتلين وتجهيز مستودعات الأسلحة. وتنتظر فتح الساعة الصفر لبدء الهجوم على معاقل التكفيريين، ولا سيما في الطوارئ والتعمير، وهي تمهّد بين حين وآخر لتجدد المعركة بعمليات «جس نبض»، آخرها عصر أمس مع إطلاق رصاص قنص باتجاه التعمير كاد التكفيريون أن يردّوا على مصادره، قبل أن تتدخل عصبة الأنصار لمنعهم. ورغم أن العصبة تشارك في التهدئة، لكنها أعلنت بأنها سترد على أي هجوم تتعرّض له.

ولاستباق المعركة الوشيكة، تحرّكت القوى الإسلامية باتجاه الفصائل الفلسطينية والأحزاب اللبنانية في صيدا للتعاون من أجل القيام بضغط شعبي على المتقاتلين. لكنّ مساعيها باءت بالفشل بعد تحذيرات تلقّتها من إمكانية إطلاق النار عليها في حال بادرت لإزالة المظاهر المسلحة من الشوارع. كما ألغيت في اليومين الماضيين تظاهرتان، الأولى دعا إليها «شباب المخيم» المحسوب على حماس والقوى الإسلامية ضد القتال، والثانية دعت إليها عائلات العرموشي ومرافقيه والضحايا. وتحسّباً لمواجهة بين مناصري الطرفين، تقرّر إلغاء التظاهرتين.

علم وخبر

مهمة إحراف لودريان

لوحظ أن أحزاباً وكتلاً نيابية بدأت تتعامل باستخفاف مع عودة المبعوث الشخصي للرئيس الفرنسي جان إيف لودريان إلى بيروت. ويتحدّث نواب معارضون للأداء الفرنسي في إدارة الأزمة عن انتهاء مهمة الموفد بعد «الخطأ الجسيم» الذي ارتكبه بتوجيه رسالة إلى الكتل البرلمانية حول مواصفات الرئيس وأولويات مهمته. وقالت مصادر متابعة إن «الحملة التي يشنّها نواب المعارضة أربكت الفرنسيين وتسبّبت بإحراج كبير للودريان الذي تلقّى انتقادات من مسؤولين في بلاده». وتابعت أن قسماً من «المعارضة» يبدو مصراً على إنهاء الدور الفرنسي «بمساعدة من الخارج للبدء بمرحلة جديدة من المعركة الرئاسية عنوانها قائد الجيش جوزف عون». وأكّدت المصادر أن «الأميركيين والسعوديين ينسّقون بشكل يومي مع نواب في المعارضة لحرق أي مبادرة حوارية في انتظار الوقت المناسب للكشف عن مرشّحهم الرئاسي».

«تروبكا» في البلوك 9

يُنتظر أن يزور رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي منصة الحفر للتنقيب عن النفط والغاز في البلوك الرقم 9، اليوم، لمواكبة انطلاق العمل اللوجستي. وعلمت «الأخبار» أن المدير العام لرئاسة الجمهورية أنطوان شقير سيرافق بري وميقاتي، بناءً على إصرار الأخير للوقوف المعنوي لمشاركته في ظل الفراغ الرئاسي.

«جردة الشهر» لمنصوري

يعقد حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري مؤتمراً صحافياً خلال أيام يعرض فيه ما يسميه «جردة الشهر» لشرح آلية العمل المتّبعة في المصرف وشرح التفاصيل المتعلقة بالموجودات «التزاماً بالشفافية التي وعد بها». وهو سيؤكد مجدداً على عدم المس بالاحتياطي ويكرر المطالبة بالإصلاحات المالية وإقرارها في مجلس النواب.

حق الرد

توضيح العشائر العربية

نشرت «الأخبار» (2023/8/21) خبراً بعنوان «معركة بين الجيش وأمير القادرية»! يهمّنا التوضيح أنّ السطور المصفوفة مليئة بالتجنّي والافتراء من دون أن يتحمّل كاتب الخبر مسؤولية التدقيق فيها، وكأنّ الغاية من المقال «تسمين» الضحية لتبرير ذبحها. مع العلم أنّ خالد العسكر الذي أشار إليه الخبر لم يكن مطلوباً قبل الحادثة المذكورة. كما تحدّث الخبر عن «حرب» بين الجيش و«أمير القادرية»، علماً أن قوة الجيش التي داهمت البلدة لم تضبط أي سلاح، ويمكن التثبّت من ذلك بالعودة إلى محاضر المضبوطات. كذلك وصف كاتب الخبر العسكر بأنّه على رأس قائمة أخطر المطلوبين في البقاع، علماً أنّه استحصل على جواز سفر في نهاية عام 2021 أي أنّه لم يكن مطلوباً. وسجلّه العدلي مدموغٌ بعبارة: لا حكم عليه. كما أن لا أسبقيات جرمية بحقّه من تلك التي نسبها إليه الخبر زوراً لكونها تقتصر على جرمَي الضرب والإيذاء، وشيك بلا رصيد.

كما نسب الكاتب إلى المعتدى عليه التورط في سلسلة جرائم من «فرض الخوّات والابتزاز والسطو المسلّح والنصب»، وصولاً إلى إلصاق تهمة تصنيع الكبتاغون «وتصديره إلى السعودية»، وكل ذلك من دون أدنى دليل أو أسبقية بهذا المضمار أو مستند قانوني أو حتى تهمة في القضاء اللبناني، وكل هدفه تشويه السمعة لتبرير الجريمة التي وقعت بحقّ الأهالي.

نحن أهالي الشهداء والجرحى نحتفظ بحقّنا بالادّعاء على كاتب الخبر لكون ما ذهب إليه أشدّ من القتل، وهالنا أن تنشر «الأخبار» التي عوّدتنا أن تنحاز لصالح الضحية، الخبر من دون تدقيق.

ونؤكد أن العشائر العربية كانت وستبقى عنواناً للصلح، وهي حريصة كل الحرص على مؤسسة الجيش اللبناني ضباطاً وأفراداً ولا ترغب بزجّها في صراع مع المؤسسة التي تقدر وتحترم، ومطلبها الوحيد هو تحقيق شفاف يحدّد المسؤوليات بعيداً عن التجني.

■■■

... ومخزومي

وردت في «الأخبار» (2023/8/21) تحت عنوان «هكذا اخترق سلامة جمعيات المودعين»، مغالطات تتعلق بالنائب فؤاد مخزومي. لذلك، ننفي نفياً قاطعاً ما ورد في المقال، إذ إن النائب مخزومي دعم ويدعم المودعين، والتقى كل من يدعم حقوق المودعين ويسعى لاستعادة أموال الناس، وبالتأكيد لا صلات خاصة له مع مختلف الأسماء التي استعرضها المقال، ولا يعنيه في قضية المودعين سوى دعم استرداد أموالهم المسلوبة ومصالح الناس وحقوقهم.

المكتب الإعلامي للنائب فؤاد مخزومي

قضية

60٪ من التلامذة حصلوا على تقدير جيّد أو جيّد جداً
نتائج الامتحانات الرسميّة: هل من راسبين؟

فؤاد بزي

للعام الثاني على التوالي تُضرب الشهادة الرسميّة من بيتها. أكثر من 60% من التلامذة حصلوا على تقدير جيّد أو جيّد جداً، لدرجة أنّ عدد الحاصلين على تقدير أكثر من عدد الناجحين في شهادة الثانوية العامة. نسب النجاح أيضاً أبعد ما تكون عن المنطقية، إذ تخطّت 90% في فرعَي العلوم العامة وعلوم الحياة، وفي فرع الاقتصاد والاجتماع وصلت إلى 89%، وتخطّت في الآداب والإنسانيات عتبة 77%. انقلبت المعايير تماماً بعد عام 2019، وكأنّ الراسب هو من لم يتقدّم للامتحان فقط، فبحسب تقارير المركز التربوي، التقدير كان استثناءً، ونسبة النجاح لم تتجاوز عتبة 80% في أحسن الأحوال. مع العلم أنّ نسبة الرسوب محتسبة على أساس المشاركين الراسبين زائد المتغيّبين، ولو احتُسبت من دون أخذ عدد التلاميذ المتغيّبين في الحسبان لارتفعت أكثر.

(هيثم الموسوي)

> الامتحانات منذ سنتين دراسيتين لا تغطي نصف المنهاج المُقلَّص أصلاً

حاسمة أتت إجابة أحد الأساتذة النقابيين حول الامتحانات، «مشكوك في مصداقيتها، إذ لا يوجد بلد في العالم وصلت فيه نسب النجاح إلى ما حصل في لبنان». بـ«المصيبة الكبرى» وصف الأساتذة «توزيع درجات التقدير»، متسائلين عن «مستوى التلميذ الناجح من دون تقدير من جهة، وعن حال الشهادة الرسميّة من جهة ثانية، فمن حصّل الشهادة خلال هذا العام لا يشبه أبداً من حصّلها قبل عام 2019، رغم أنّ المنهاج التعليمي هو نفسه». وفي مشهد موازٍ فتح أستاذ دفتر علّاماته للدلالة على علّامات أحد التلامذة «الناجح على الحافة مدرسياً، ولكنّه حصل على تقدير جيّد جداً في الامتحان الرسمي»، متأسّفاً على «مستوى الشهادة الرسميّة التي فقدت قيمتها تماماً، بعد أن كان الحصول فيها على درجة تميّز عاملاً مساعداً في الحصول على المنح الجامعيّة». «الامتحانات منذ سنتين دراسيتين لا تغطي نصف المنهاج المُقلّص أصلاً»، بحسب الأساتذة المتخوّفين كثيراً مما جرى. وراوا في مجريات السنتين الماضيتين من تخفيف المواد التعليميّة «سوابق قابلة للتكرار والتكريس في الأعوام الدراسيّة المقبلة، ولا سيّما أنّ الأوضاع المعيشيّة لم تتحسّن». وأعاد هؤلاء ارتفاع نسبة الحصول على التقدير هذه السّنة إلى «المنهاج المقلّص الذي ناهز عمره ربع القرن، واضحت أسئلته معروفة تماماً لدى التلامذة، فالدورات تتكرّر سنوياً، وبنك الأسئلة نفد منذ مدّة طويلة، فمنذ عام 2000 هناك 22 دورة، ما يعني وجود 44 نموذج امتحان من كلّ مادة بين أيدي التلامذة»، إضافة إلى «وجود توجّه لدى وزارة التربية لمراضاة الرأي العام عبر تخفيف مستوى الامتحانات، والقول بأنّ الأخيرة كانت جيّدة».

حتى الضجة التي أثيرت حول «المستوى العالي لمسابقة مادة الرياضيات»، رأى منسّق المادة في قبل الوزارة، فلو كانت المسابقات بهذه الصعوبة لما رأينا هذه العلامات المرتفعة». ويعلّق أحد أعضاء لجان الامتحانات بأنّ «تقليص المنهج لا يبرّر التوجه صوب تخفيف مستوى المسابقات بحسب توجيهات وزارة التربيّة، ولا عدم التشدّد في التصحيح إلّا على جزء محدّد من سؤال معيّن، لا المسابقة كلّها».

يجزم الأساتذة بأنّ «الامتحانات لعبة، والمراقبة كذلك». الفوضى في أكثرية مراكز الامتحانات ستؤدّي حتماً إلى ارتفاع نسب النجاح، فـ«هناك مراقبون يريدون مساعدة التلامذة علناً»، يقول رئيس أحد مراكز الامتحانات في بيروت، فـ«عند دخولي الصف يعمّ الصمت، وعند خروجي يعلو الصوت، والكاميرات لم تردع لا المراقب ولا التلميذ، حتى وزارة التربيّة التي كانت تتشدّد في السنوات الأولى لتركيب الكاميرات، بدت غير مبالية هذه السنة». وفي مركز آخر أشار مراقب عام إلى «استخدام علني للهواتف، إذ طلب منه أحد تلامذته علناً مساعدته في حلّ الامتحان عبر الهاتف، كما أنّ تسريب الأسئلة في الساعات الأولى من الامتحان ساعد في وصول الحل إلى هواتف التلامذة بشكل مقصود».

هي سلّة متكاملة إذاً أتت إلى هذا المشهد في نتائج الامتحانات الرسمية. علّامات خادعة ولا تعبّر عن الواقع، والخشية من الجامعة وما ينتظر هؤلاء الخرّيجين والخرّيجات فيها، حيث تخوّف أحد الأساتذة في كليّة العلوم من «أنّ ضرب الشهادة الرسميّة بهذه الطريقة وتكرار سيناريو العام الدراسي الماضي بإعطاء التقدير لمن لا يستحق، أدّيا إلى وصول طلاب ينتظرون النجاح بكلّ سهولة، في حين أنّ المستوى التعليمي في الجامعة هو ذاته، والمواد لم تُخفّف، ولا تراعي التقليص الحاصل في المنهاج المدرسي».

الفرع	2017	2018	2019	2021	2022	2023
إقتصاد واجتماع	67	79.5	68.1	93	94	89.1
علوم حياة	75.1	87.4	81.4	90	92.3	90.1
علوم عامة	80.7	82.6	78.2	91	91	86
آداب وإنسانيات	62.2	73.1	70	79	77	70

تقرير

مديرية التعليم المهني «تسمسر» لدكانة جامعية

فاتن الحاج

إعلان المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، أخيراً، عن حسومات استثنائية على الأقساط السنوية تقدّمها جامعة MUBS لطلاب التعليم المهني مثير للريبة، لجهة أن تتحول إدارة رسمية إلى «سمسار» يؤمّن «زبائن» لجامعة خاصة لديها فروع جغرافية غير مرخّصة. فقد جاء في تعميم للمديرية العامة هنادي بري رقم 36 /2023 أن الجامعة تقدم دعماً لطلاب التعليم المهني الناجحين في الامتحانات الرسمية لشهادتي البكالوريا الفنية والامتياز الفني في اختصاصات التمريض والصحة العامة والعلوم البصرية والتغذية وعلوم الكمبيوتر والتصميم الغرافيكي والداخلي والإدارة بكل اختصاصاتها، والتربية بكل اختصاصاتها والعمل الاجتماعي. وطلبت بري نشر الإعلان على الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامة للتعليم المهني. أما الحسومات التي سُميت «استثنائية» فتصل إلى 40%، وهو رقم ضئيل نسبياً إذا ما قورن بالحسومات التي تغري بها عادة ذكاكين التعليم العالي الطلاب وتتجاوز أحياناً 70%.

التعميم عبارة عن إعلان تجاري بحت يسوّق لجامعة مخالفة للقوانين، ما يطرح علامات استفهام عن وجود صفقة ما. كما أنه يروّج لفروع مخالفة لا تزال تصرّ على تسجيل الطلاب، رغم إنذارات مجلس التعليم العالي لهذه الجامعة وغيرها لتسوية أوضاعها واستكمال الشروط القانونية للحصول على ترخيص أو «مباشرة تدريس» من اللجنة الفنية في المجلس.

الترويج للقطاع الخاص ليس سابقة في مديرية التعليم المهني، إذ سبق أن أعلنت بري، في أيار الماضي، على الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية أيضاً، أن معهد CIS الخاص سيقدم دورات تقوية للامتحانات الرسمية مجانية لطلاب المعاهد والمدارس الفنية الرسمية. علماً أن القسم الأكبر من فروع المعهد غير مرخّص، وحاصل فقط على موافقات استثنائية من وزير التربية في انتظار إتمام المستندات.

الحدث

تقف السعودية على مفترق طرق في ما يتعلّق بالحرب اليمنية. في ظلّ عجزها عن تقديم ما يتوجّب عليها للتوصّل إلى اتفاق سلام مع حركة «أنصار الله» يُخرجها من المأزق الذي أوقعت نفسها فيه، وذلك بسبب عوائق سياسية وميدانية تضعها في وجهها أبو ظبي، مدعومةً من واشنطن وتل أبيب، فهل ستتّخذ قراراً كبيراً بالخروج من تحالف العدوان، الأمر الذي سيُعدّ أكبر تحدٍّ سعودي لواشنطن ربّما في تاريخ العلاقات بين البلدَين، أم ستبقى في هذا التحالف وتُخاطر بانهيار الهدنة واحتمال تعطيل المشاريع الكبرى لوليّ العهد، محمد بن سلمان؟

واشنطن وأبو ظبي تقودان جهود «التخريب»

الرياض مقيمة في المأزق اليمني

الإمارات تفخر الأزمات في جنوب اليمن بوجه السعودية (من الويب)

حسين إبراهيم

على رغم التطوّرات الكبيرة التي شهدها الإقليم في الأشهر الأخيرة، وأبرزها الاتفاق السعودي - الإيراني، وما سبقه من مفاوضات يمنية - سعودية أسفرت عن هدنة طويلة جنّبت الأراضي السعودية القصف شبه اليومي الذي كانت تتعرّض له، إلّا أن المملكة لا تزال تبدو عاجزة عن تحقيق هدفها المتمثّل في الخروج من المأزق اليمني، ما لا ريب فيه أن التوصّل إلى اتفاق سلام ينهي الحرب اليمنية، هو مصلحة حيوية سعودية، ويتوقّف عليه مستقبل المملكة نفسها ومصير المشاريع الكبرى لحاكمها الفعلي، وليّ العهد، محمد بن سلمان، الذي لم يعُد بالإمكان تصوّر نجاح خطته «2030» من دون سلام في اليمن. في المقابل، يبدو هذا السلام بعيد المنال حتى الآن. الرهان السعودي على الاتفاق مع إيران، لتهيئة الأجواء لسلام يمني كان صائباً، لكنه غير كاف. فالسعودية لا تزال غير قادرة على الاستجابة لمستحقّات السلام، وهي لم تستطع حلّ بنود تتعلّق بالمرتّبات وتبادل كلّ الأسرى، فكيف بالتوصّل إلى اتفاق مع حركة «أنصار الله» حول شكل الحكم في اليمن بعد السلام وإعادة الإعمار، وما سيكون دور كلّ من الطرفين في المستقبل لضمان استمرار السلام، إذا ما جرى التوصّل إليه.

العقبة الأساسية أمام السعودية لنيل ما تريد في اليمن، تتمثّل في التخريب الأميركي - الإماراتي، الذي يمنعها من الاستجابة لمتطلّبات الاتفاق، والذي يضعها أمام خيارين كلاهما مرّ: الأول هو الخروج من تحالف الحرب، والتصرّف بمعزل عن الرغبة الأميركية، وهذا إذا حصل سيكون أكبر تحدٍّ لواشنطن منذ إقامة العلاقات السعودية - الأميركية قبل ثمانين عاماً، ويتجاوز بكثير الصدّ السعودي للأميركيين المتمثّل في عدم تلبية مطالبهم النفطية وتطوير العلاقات مع الصين وروسيا؛ والثاني هو البقاء في التحالف وعدم تقديم ما يلزم للتوصّل إلى سلام، وبالتالي جعل الطرف الآخر المتمثّل في «أنصار الله» في حِلّ من التزاماته، ومن ثمّ العودة إلى الحرب وإلى القصف شبه اليومي للأراضي السعودية. فالمملكة

> **ابن زايد ما كان ليتجرّا على تحدّي ابن سلمان، لولا ان الأميركيين ومن ورائهم الإسرائيليون يشدّون ركبتيه**

هي الدولة الرئيسة في العدوان، ويتوجّب عليها وقفه وإبطال مفاعيله كالحصار ودفع تعويضات مناسبة عنه، إذا أرادت الاستفادة من وقف الردود اليمنية عليه.

التطوّر في العلاقات السعودية - الإيرانية، والذي تبدو الرياض راغبة فيه بشدّة، يوحي بأن المملكة لا تريد العودة إلى الحرب، مهما كان الثمن. هذا على الأقلّ ما أشارت إليه الحفاوة التي استُقبل بها وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، خلال زيارته المملكة قبل أيام واجتماعه بولي العهد السعودي، الذي نُقل عنه مديحه إيران في تسجيل صوتي مسرّب قال فيه إنه يتعلّم من التاريخ الإيراني، بمعزل عن الجدل الذي أثاره التسريب نفسه. لكن السؤال الأساسي هو: هل سيتجرّا ابن سلمان على تحدّي الأميركيين إلى هذه الدرجة، وهل إذا فعل ينتهي الأمر على الصورة التي يرغب فيها؟ ما يجري على الأرض اليمنية، وتحديداً في الجنوب، يشير إلى أن الأميركيين، بالتعاون مع الإمارات، لن يذعنوا للسعودية تحقّق ما تريد، وهذا ما يفسّر التصاعد الكبير في ما بات يمكن تسميته بـ«الأزمة» في العلاقات السعودية - الإماراتية، والتي يتزايد خروجها إلى العلن. وأبرز ما في جديد تلك الأزمة، الهجوم العنيف الذي شنّه عضو مجلس الشورى السعودي السابق، الأكاديمي محمد آل زلفة، على الإمارات، حين قال في مقابلة تلفزيونية إن أبو ظبي ركّزت على قضايا تخصّ انفصال جنوب اليمن عن شماله، قبل أن «تنسحب عسكرياً بطريقة غير محسوبة، وتترك السعودية تقاتل الحوثي وحدها»، مضيفاً إن «أبو ظبي، كما يبدو، ذهبت بعيداً في مشاريعها أكثر من قدراتها، وأكثر من إمكانياتها».

وجاء الردّ الإماراتي على ذلك الاتهام سريعاً وعنيفاً عبر الصحف الموالية لأبو ظبي، مثل صحيفة «العرب» التي وصفت تصريحات آل زلفة بـ«المستفزة»، واستنكرت الصمت الرسمي السعودي عنها، معتبرة أن تحرّكه يوحي بأنه «ضمن مناخ عام بدأ يتشكّل منذ أشهر في المملكة وينفتح الباب أمام إطلاق مثل هذه التصريحات». أيضاً، ردّ المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات، أنور قرقاش، الذي قال، في تغريدة على «إكس»، إن «مواقف بلاده اتّسمت دائماً بالشجاعة والأصالة والتقييم الاستراتيجي الذي يرى أن أمن المنطقة واستقرارها وازدهارها كلّ لا يتجزّأ. وتبقى مواقفنا مع الأشقاء والأصدقاء راسخة ومستمرة. والإمارات لا تتغيّر وتسمو فوق منطق القيل والقال».

وجاء ردّ الأكاديمي الإماراتي المقرّب من الحكم، عبد الخالق عبد الله، أكثر وضوحاً، إذ كتب، في تغريدة على «إكس»، أن «آل زلفة كان يمدح الإمارات وأشاد بنجاحها في تحرير عدن سابقاً، فما الذي جعله ينقلب على مواقفه؟»، معتبراً هذا «تناقضاً يعكس وجهة نظر آخرين وليس وجهة نظر شخصية معزولة»، محيلاً متابعيه إلى مقالة صحيفة «العرب».

ما تقدّم، فضلاً عن تحرّكات المقاتلين الموالين للإمارات في جنوب اليمن وشرقه، مؤشّر إلى أن الأزمة في العلاقات السعودية - الإماراتية، توشك على الانفجار، وأن كلّاً من الدولتين صارت تنظر إلى دور الأخرى على أنه نقيض لدورها ولاغٍ له. لكن الأهمّ أن الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، ما كان ليتجرّأ على تحدّي ابن سلمان، لولا أن الأميركيين ومن ورائهم الإسرائيليون يشدّون ركبتيه، وهو ما يعمّق مأزق السعودية ويضغط عليها لاتّخاذ قرار كبير في ما يتعلّق بالحرب اليمنية، ولا سيما أن الطرف الآخر، أي «أنصار الله»، لن ينتظر طويلاً قبل أن يقلب الطاولة في وجه تحالف العدوان بكلّ أطرافه، إذا لم تفضِ المفاوضات إلى ما يُخرج اليمنيين من الوضع الذي أوصلهم العدوان إليه.

الرياض، في المقابل، ليست مكتوفة الأيدي، وهي تحاول السيطرة على التحرّكات الإماراتية في الجنوب، لكن ما تواجهه هو أن التدخّل الإماراتي من الأساس لم يكن في السياق نفسه الذي سار عليه التدخّل السعودي، وكان الهدف منه تحقيق مصالح نظام أبو ظبي البعيدة المدى على حساب السعودية، وهو ما يجعل الإمارات حالياً قادرة على تفجير الأزمات في وجه جارتها، سواء من خلال التلاعب بالكهرباء وتحميل الرياض مسؤولية أزمتها لإثارة سخط الرأي العام الجنوبي عليها، أو من خلال السيطرة على الجزر اليمنية الاستراتيجية، بمساعدة عسكرية من واشنطن وتل أبيب، لتعطيل أي عملية سلام من خلال التحكّم بخطوط الإمداد.

السودان

الحرب لا توفّر الأطفال: الموت جوعاً ومرضاً

الخرطوم ـ بشير النور

يدفع ملايين الأطفال السودانيين ثمن الحرب، موتاً وجوعاً ومرضاً وتشرّداً. ويجلّي هذه التراجيديا، إعلان سلطات ولاية القضارف، شرق البلاد، وفاة 132 طفلاً نازحاً في مراكز الإيواء. فوفق وزارة الصحة التابعة للولاية، سجّل مستشفى الأطفال في القضارف، خلال الأسابيع الماضية، 365 حالة إصابة بسوء التغذية، في الفترة ما بين نيسان وتموز الماضيَين، فيما أرجعت مديرة عام مستشفى الأطفال في القضارف، نسرين أبوجديري، انتشار المرض، إلى «تفشّي الفقر ونقص الغذاء الحادّ»، كاشفةً عن ارتفاع أمراض سوء التغذية في 4 مناطق في الولاية، هي: المفازة، القلابات الشرقية، ريفي قلع النحل، والقلابات الغربية. وطالبت أبوجديري بتخصيص موازنة عاجلة لعلاج الأطفال النازحين، في ظلّ ارتفاع نسبة الإصابة بمرض سوء التغذية داخل مراكز الإيواء الموجودة في الولاية. ومنذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، في نيسان الماضي، والمتركّزة خصوصاً في الخرطوم إلى جانب ولايات أخرى، فرّ أربعة ملايين شخص، أغلبهم من الأطفال، إلى مناطق أكثر أماناً، حيث سجّلت محاضر المستشفيات مقتل العشرات منهم أثناء القتال (أكثر من 50 طفلاً في ولاية شمال دارفور وحدها). كذلك، يعاني أطفال آخرون ظروفاً نفسية صعبة، بسبب معايشتهم الحرب والدمار، إذ فقد كلّ منهم واحداً على الأقلّ من أهله في المعارك القائمة، وهم مهدّدون بالحرمان من التعليم، ولا سيما بعدما أغلقت المدارس أبوابها قبل أيّ أفق لبدء عام دراسي جديد.

وفي أيار الماضي، توفّي عشرات الأطفال في دار لأيتام في الخرطوم، نتيجة المعارك الدائرة بين الجيش و«الدعم»، وهو ما حدا بمنظّمة «اليونيسيف» والسلطات الحكومية، إلى نقل 300 طفل إلى مدينة ود مدني في ولاية الجزيرة. وفي هذا الإطار، يعلّق مفوّض العون الإنساني في ولاية القضارف، عبد الكفيل عبد الله، قائلاً إن «عدد النازحين القادمين من ولاية الخرطوم، منذ نيسان الماضي وحتى آب الجاري، بلغ 9 آلاف نازح، غالبيتهم العظمى من الأطفال والنساء، وهم موزّعون في 63 مركزاً للإيواء». وكشف عبد الله، في حديث إلى «الأخبار»، عن حاجة النازحين، ولا سيما الأطفال، إلى المواد الغذائية والطبية والإيوائية، فيما كشفت منظّمة «اليونيسف» عن حاجتها الضرورية والعاجلة إلى 400 مليون دولار لمساعدة 9 ملايين طفل في السودان. ومن جهته، علّق رئيس منظّمة «بيادر» للأطفال في ولاية القضارف، عبد الرازق مكي، على وفاة عشرات الأطفال نتيجة سوء التغذية، بالقول إنه «أمر محزن ومؤسف للغاية»، مضيفاً، في حديث إلى «الأخبار»، أن الأطفال المتوفين في مراكز الإيواء، وصلوا إلى الولاية وهم مصابون بسوء التغذية، وأغلبهم من العاصمة الخرطوم. وذكر أن نسبة وفيات الأطفال في جميع مستشفيات الولاية بسبب سوء التغذية، تشكّل 20% من وفيات الأطفال، لافتاً إلى وجود مشكلات أخرى تواجه هؤلاء تتعلّق بالخدمات الصحية، ولا سيما المحاليل الوريدية ومضادات الفيروسات والفالسيوم المنوّم.

في المقابل، حمّل الأمين العام لـ«مجلس الطفولة في السودان» (جهة حكومية)، عبد القادر عبد الله، المنظّمات الدولية والسلطات الحكومية، مسؤولية وفاة نحو 130 طفلاً بسوء التغذية، مشيراً، في حديث إلى «الأخبار»، إلى وفيات أخرى لأعداد مقدّرة من الأطفال في الولايات المتأثّرة بالنزاع - وعلى رأسها الخرطوم ودارفور -، يصعب حصرها بصورة دقيقة بسبب الحرب وانعكاساتها السلبية. وأطلق عبد الله نداءً عاجلاً إلى منظّمات الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية الإنسانية، بضرورة التدخّل العاجل لإغاثة آلاف الأطفال الذين يعانون سوء التغذية، ومن بينهم خمسة ملايين في العاصمة الخرطوم، وسبعة ملايين في إقليم دارفور، وما بين ثلاثة وأربعة ملايين في ولايات كردفان الكبرى. وزاد أن الأطفال النازحين مع أسرهم والموجودين في مدارس إيواء في ولايات القضارف والنيل الأزرق وكسلا وسنار ونهر النيل، يحتاجون أيضاً إلى مساعدات غذائية عاجلة ومعدّات طبية وإيوائية وإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً. ولفت عبد الله إلى تقديم منظّمة «اليونيسيف» مساعدات «محدودة» لبعض الأطفال فاقدي السند، الذين رُحّلوا من العاصمة الخرطوم إلى ولاية الجزيرة بسبب الحرب.

وحول ضرورة العلاج النفسي لهؤلاء، قال أستاذ علم النفس في جامعة الخرطوم، الدكتور أحمد منعم، إن «تعرّض الأطفال في مناطق النزاع في السودان ومشاهدتهم المباشرة لعمليات القتل والدمار والعنف اللفظي والمادي وأصوات السلاح، لها آثار سلبية على نفسية الأطفال، فضلاً عن أنها تعرّض حياتهم ومستقبلهم للخطر، ومن نتائجها المباشرة: اضطراب الصدمة الأولي، والقلق والخوف الشديدان، والتوتر وتدهور النمو النفسي والعقلي، والضغط النفسي، والشعور بالخوف الزائد، وتظهور الإعاقات الجسدية». وشدّد منعم، في حديث إلى «الأخبار»، على ضرورة عرض الأطفال على الأطباء المختصّين في علم النفس والاجتماع في المراكز الطبية النفسية، لعلاجهم من آثار الحرب.

منذ اندلاع الحرب، فرّ أربعة ملايين شخص، أغلبهم من الأطفال، إلى مناطق أكثر أماناً (أ ف ب)

الوفد العُماني يغادر صفر اليدين

لا خروقات في الجدار

صنعاء ـ رشيد الحداد

انتهت زيارة الوفد العماني لصنعاء بعدما أجرى سلسلة مشاورات مع قيادات في حركة «أنصار الله» و«المجلس السياسي الأعلى» (الحاكم) وحكومة الإنقاذ، من دون تحقيق أيّ اختراق في مسار السلام المتعثّر منذ نحو عام ونصف عام. وإذ بدا واضحاً اهتمام الوساطة العمانية بالحفاظ على حالة التهدئة، وطلب هامش إضافي لمواصلة الجهود الدبلوماسية، إلّا أن صنعاء جدّدت تشديدها على ضرورة البدء بتنفيذ بنود الملفّ الإنساني، والتي «لا تحتاج إلى تفاوض ولا تقبل المقايضات»، وعلى رأسها صرف المرتبات من عائدات النفط والغاز، ورفع الحصار عن ميناء الحديدة ومطار صنعاء. كما حمّلت الوفد الزائر رسالة مفادها أن صبرها «شارف على النفاد»، وأن «هامش المراوغة وإضاعة الوقت» لدى التحالف السعودي، في ظلّ التأثير الأميركي - البريطاني عليه، «لم يعُد متاحاً».

في هذا الإطار، أكد رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، مهدي المشاط، أثناء لقائه وفد السلطنة، رفضه «تحويل الملفّ الإنساني إلى بند للتفاوض والمقايضة»، داعياً «دول العدوان إلى إثبات جدّيتها في السلام بالقيام بتنفيذ خطوات عملية في الملفّ الإنساني».

مع ذلك، لم تمانع صنعاء منح الوسيط العماني هامشاً جديداً للتحرّك، وهو ما أنبأ به توجيه قيادة «المجلس السياسي الأعلى»، بعد اجتماعها ورئاسة حكومة الإنقاذ وقيادات عسكرية وأمنية عليا، إلى إحاطة مفضلة من رئيس الوفد المفاوض، محمد عبد السلام، باتّخاذ الخطوات المطلوبة «لتحقيق مطالب الشعب اليمني، وإنجاح العملية التفاوضية، وتحقيق السلام العادل والشامل». وفي هذا الإطار، أوضح عضو الوفد المفاوض، عبد الملك العجري، في تغريدة على «إكس»، أن جولة مفاوضات جديدة، وضعها بأنها «ستكون الحاسمة في وضع حدّ لمعاناة الشعب اليمني»، من دون تحديد الجهة التي تتولّى الترتيب لها. وكان المحرّر السياسي لصحيفة «الثورة» الرسمية في صنعاء، قد كشف أن وفد السلطنة طلب من «أنصار الله» مهلة محدّدة لحلحلة ملفّي المرتبات والمطار والموانئ، وأنه نقل رسائل من السعوديين تضمّنت تأكيد حرصهم على السلام، وجدّيتهم في تنفيذ ما تمّ التوافق عليه خلال شهر رمضان.

في هذا الوقت، استنكرت الأوساط الموالية لحكومة عدن تجاهل هذه الأخيرة من قِبل الوساطة العمانية، محمّلة «المجلس الرئاسي» مسؤولية التغيّب عن المشهد السياسي والحراك الدبلوماسي الجاري بشأن السلام. وفيما تواصل تلك الحكومة التحريض على بعض فوائد الهدنة وتطالب بإعادة الحصار الكامل

> **وفد السلطنة طلب من صنعاء مهلة جديدة لحلحلة ملف المرتّبات**

على ميناء الحديدة، يتابع «المجلس الانتقالي الجنوبي»، بدوره، بإيعاز أميركي على ما يبدو، الاعتراض على تنفيذ أيّ خطوات مرتبطة بالملفّ الإنساني. إذ بالتزامن مع مغادرة الوفد العماني صنعاء، أعلن «الانتقالي» رفضه أيّ اتفاق قد يقضي بربط إيرادات الخام التي يتمّ إنتاج معظمها من المحافظات الجنوبية بصرف المرتبات، معتبراً، في بيان بعد اجتماع برئاسة رئيسه عيدروس الزبيدي، أن «كلّ موارد وثروات الجنوب هي حقّ سيادي لأبنائه، وهم من يقرّرون مصير كلّ ما يرتبط بارضهم، أو يمس حقوقهم ومصالحهم ويحدّد مستقبلهم السياسي».

وفي الاتّجاه «التعطيلي» نفسه، تتّجه واشنطن إلى تعيين الدبلوماسية الأميركية، ستيفاني ويليامز، نائبة للمبعوث الأممي إلى اليمن، بدلاً من النائب الحالي، الفلسطيني معين شريم، المسؤول عن الملف الاقتصادي في مكتب المبعوث منذ تعيينه عام 2017. ويقرأ مراقبون طرْح الأخيرة مبادرة محاولة لتعزيز دور المبعوث الأميركي، تيموثي ليندركينغ، وتحديداً لناحية ربط أيّ حلول لملفّ المرتبات بالموافقة على شروط سياسية مؤدّاها مسار الحرب من عدوان خارجي إلى حرب أهلية داخلية، مع ما يعنيه ذلك من تبعات على مسار السلام.

صنعاء جدّدت تشديدها على ضرورة البدء بتنفيذ بنود الملفّ الإنساني (من الويب)

الوصفة الأميركية لليمن

التفاوض لضبط الصراع... لا لإنهائه

عبد الحميد الغرياني

على مرّ ثلاثة أيام، هي مدّة الزيارة الجديدة للوفد العماني إلى العاصمة صنعاء، لم تغادر التعليقات السياسية والإعلامية مربّع عدم التفاؤل، فيما لم يُبشّر أحد بانفراجة ما في ملفّات الحرب، ولم يُنشر حتى الآن أيّ خبر رسمي عن انعقاد لقاء ما بين طرفَي الصراع في إطار جولة تفاوض إضافية متّفق عليها. بالعودة إلى ما أعقب خطاب «اللاءات العشر» لقائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، في 12 آب الجاري، وتحديداً لناحية إعلان الإدارة الأميركية بعد يومين من الخطاب عن زيارة لمبعوثها إلى اليمن، تيم ليندركينغ، إلى منطقة الخليج، من أجل «العمل بشكل وثيق مع السعودية وسلطنة عُمان وشركاء آخرين على طريق إطلاق عملية سلام شاملة في اليمن»، فإن المؤشّرات لم تقدّم أيّ دليل جدّي على ما سوّق له بيان وزارة الخارجية الأميركية، لا بل إن ليندركينغ لم يلتقِ من يُفترض أن يكون صاحب قرار في الإمارات، واقتصر الأمر على تجاذبه الحديث مع المستشار الرئاسي الإماراتي، أنور قرقاش. وفي السعودية، لم يتجاوز جدول محادثاته حدود الاجتماع برئيس المجلس الرئاسي، رشاد العليمي، فيما كان مسؤولو المملكة مشغولين بضيفهم، وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، لينتهي الأمر بانطلاق طائرة وفد صنعاء المفاوض، برفقة الوفد العماني،

> **الوفد العماني وصل أصلاً إلى صنعاء خالي الوفاض**

إلى اليمن، حتى قبل أن تحطّ طائرة ليندركينغ في مسقط، أي قبل أيّ محادثات أو نقاشات بين ممثّلي «رباعية العدوان» وقناتها للمحادثات مع «أنصار الله».

عنى ذلك، بوضوح، أن الوفد العماني وصل أصلاً إلى صنعاء خالي الوفاض، وهو استنتاج يعزّزه قول مصدر مطّلع، لـ«الأخبار»، إن لقاءات الوفد مع المسؤولين اليمنيين لم تُفصح في تحديد ملامح ما بعد تلويح الحوثي بإنهاء مرحلة خفض التصعيد، وهو ما ينبئ بأن مسؤولي السلطنة لم يتلقّوا أيّ عروض جديدة من الولايات المتحدة في ما يخصّ الملفّات ذات الأولوية، وأن عودتهم إلى صنعاء إنّما سرّعتها الحاجة الأميركية - الخليجية إلى التأسيس لدوّامة جديدة من اللقاءات، تلافياً للجوء صنعاء إلى تنفيذ تهديداتها. وهكذا، يستمرّ استخدام التفاوض أداة لضبط الصراع لا لإنهائه، وهو ما دلّت عليه بوضوح لقاءات ليندركينغ الأخيرة في أبو ظبي والرياض ومسقط، ومن نواح عدّة. ولعلّ في وراء ذلك هدفاً يتجاوز شراء الوقت، إلى فتح الباب أمام تدخّل أطراف من خارج إطار التفاوض لكسر الحلقة المفرغة على طريقة لا تتناسب تماماً مع الاستحقاقات اليمنية، وتحديداً ما تأمله واشنطن والرياض من تدخّل إيراني لمصلحتهما في هذا الملفّ. وعلى أيّ حال، يبقى احتمال هبوب عاصفة جديدة كبيرة انطلاقاً من اليمن قائماً، في انتظار ما ستكشف عنه الأيام القادمة.

فلسطين

«الرأس (الإسرائيلي) لا يستوعب»: الخليل أيضاً... على خطّ الاشتباك

أحمد العبد

في الوقت الذي تنهمك فيه قوات الاحتلال، منذ السبت الماضي، بالبحث عن منفّذ عملية حوّارة التي أسفرت عن مقتل مستوطنَين اثنين، تلقّت حكومة العدو والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية صفعة مدوّية، بعملية غير متوقّعة المكان والزمان في الخليل، أسفرت عن مقتل مستوطنة وإصابة أخر بجروح ميؤوس منها. وفي التفاصيل، أطلق مقاومون كانوا يستقلّون مركبة مسرعة، 25 رصاصة أصابت 22 منها مركبة مستوطنَين قرب مستوطنة «كريات أربع»، قبل أن ينسحبوا من المكان. وعلى إثر ذلك، هرعت قواتٌ ضخمة من الوحدات العسكرية والاستخبارية كافة إلى منطقة العملية للبحث عن المنفّذين، مدعومة بمروحيات وحواجز عسكرية، فيما جرى إغلاق مداخل ومخارج محافظة الخليل التي أعلنت منطقة عسكرية مغلقة لمنع

> نتنياهو وغالانت: الهجوم مموّل ومدعوم من إيران واتباعها

انسحاب المنفّذين منها إلى أماكن بعيدة، وخشيةً من أن يتمكّنوا من تنفيذ عمليات أخرى، وهي إجراءات من المتوقّع أن ترتفع حدّتها في الساعات المقبلة.

وتحمل عملية الخليل رسائل نوعية، وستكون لها تداعيات مستقبلية على الوضع الأمني برمّته في الضفة الغربية. ولعلّ أولى تلك الرسائل تتمثّل في أن حالات المقاومة والعمليات الفدائية لم تعُد محصورة في شمال الضفة الغربية، بل إن الخليل نفسها، الواقعة في الجنوب، باتت على خطّ المواجهة، وممّا يضاعف مخاوف الاحتلال في هذا الإطار، موقع جنوب الضفة الجغرافي، المكتظّ بالمستوطنين والبؤر الاستيطانية من جهة، وانتشار السلاح بشكل كبير في صفوف الفلسطينيين هناك، من جهة أخرى. كما أن عملية أمس جاءت بعد 48 ساعة فقط من هجوم حوّارة، وفي ظلّ انشغال المنظومة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية بملاحقة منفّذ الهجوم (ما قبل) الأخير، لتكشف عن تكتيك متقدّم في العمل المقاوم - سواء كانت فردية أو منظّمة - عنوانه العمل على تشتيت المؤسسة العسكرية، والتخفيف من ضغط الملاحقة في شمال الضفة. وإذ أحدثت العملية صدمة لدى المستوى الأمني الإسرائيلي، على اعتبار أنها لم تكن متوقّعة، وخاصة أن الخليل ظلّت من المناطق الهادئة إجمالاً خلال العامين الماضيين، فإن هذا يفسّر الاستنفار العسكري غير المسبوق في المنطقة عقب الهجوم، وذلك خشية تنفيذ عمليات جديدة، أو اندلاع مواجهات واسعة بين الفلسطينيين والمستوطنين الموجودين بكثافة في تلك المنطقة، وجلّهم من غلاة المتطرّفين.

أمّا من الناحية العسكرية، فتُعَدّ عملية الخليل معقّدة، كونها وقعت في «شارع 60» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال، وبالقرب من برج عسكري لجيش العدو، وفي منطقة مليئة بالحواجز العسكرية وكاميرات المراقبة، حيث استطاع المنفّذَين، بعدما خطّطوا جيّداً، التنفيذ بجرأة ونجاح، والانسحاب إثر تخطّي كلّ الإجراءات المشدّدة. ولذا، تعكس العملية تطوراً نوعياً في أداء المقاومين، وهو ما يقوّض مضاجع قادة الاحتلال، ويزيد حيرتهم حول الوسائل الملائمة للتعامل مع جيل المقاومين الجديد، الذي لا تتوافر لديهم أيّ معلومات مسبقة عن نواياه، ما ساهم في ارتفاع عدد القتلى الإسرائيليين إلى 34 منذ بداية العام. وكسابقاته من الهجمات الفدائية، ركّز هجوم الخليل على استهداف المستوطنين الذين تصاعدت جرائمهم أخيراً في الضفة، توازياً مع تصاعد مخططات الضمّ والسيطرة في سياق مشروع دولة «يهودا». وبالتالي، فإنّ هذه العملية ستلقي بظلالها الثقيلة على حكومة الاحتلال التي يقودها قادة المستوطنين الذين وعدوا جمهورهم بالأمن، بينما انفجرت المقاومة في وجه المستوطنين بشكل غير مسبوق. كما أن من شأنها أن تشكّل نقطة تحوّل نوعية في مسار الأحداث إذا ما تبعتها عمليات أخرى، لما سيؤدّي إليه ذلك من إفشال مخططات الاحتلال في تفريغ المدن وتجزئتها، والتعامل مع كلّ حيّز جغرافي على حدة، والاستفراد بجنين ونابلس. وفي المقابل، وسّع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه يوآف غالانت، دائرة الاتهام، حيث وجّه الرجلان أصابع الاتهام بشكل واضح ومباشر إلى إيران وحلفائها في المنطقة. وفي بيان أطلقه نتنياهو وغالانت من موقع عملية الأمس، قالا: «نحن في ذروة هجوم إرهابي ممول ومدعوم من إيران واتباعها»، وأشارا إلى أن «ما يجري يتمّ بتوجيه خارجي، وسنحاسب القتلة ومرسليهم».

ويبدو جلياً إدراك المقاومين أهمية وحدة ساحات المواجهة في عرقلة مخطّطات الاحتلال، وهو ما يدلّ عليه التقارب الزمني والتباعد الجغرافي بين عمليات المقاومة، ومن ضمنها عملية الخليل التي جاءت بعد ساعات قليلة من عملية حوّارة، وبالتزامن مع عملية إطلاق نار في جنين استهدفت جيش العدو وتسبّبت بإعطاب آلية عسكرية قرب بلدة جبع، وبالتزامن أيضاً مع المناورات العسكرية غير المسبوقة في قطاع غزة، والتي شهد آخرها إطلاق أكثر من 50 صاروخاً بعيد المدى صوب البحر، وإطلاق الطائرات المُسيّرة أكثر من مرّة، ما اعتبرته صحيفة «معاريف» العبرية «جزءاً من التحدّي الواضح». أيضاً، يبرهن هجوم الخليل على التطوّر الملحوظ والمستمرّ في إمكانات المقاومة؛ إذ على عكس الهجمات السابقة التي كان يجري تنفيذها بسلاح مصنّع محلياً «كارلو» والتي كان بعضها يتسبّب بإصابات فقط، وتلك التي استُخدم فيها السلاح «الأوتوماتيكي» ملحقاً خسائر كبرى بصفوف المستوطنين، نُفّذ هجوم حوارة بمسدس أُطلقت منه النيران من مسافة صفر، وعملية الخليل ببندقية آلية.

هرعت قواتٌ ضخمة من الوحدات العسكرية والاستخبارية كافة إلى منطقة العملية (أ ف ب)

هكذا، وعلى الرغم من أن إسرائيل حوّلت الضفة الغربية إلى سجن كبير مليء بالحواجز العسكرية وأبراج المراقبة وكاميرات التصوير، إلّا أن المقاومين يستطيعون في كلّ مرّة تنفيذ عمليات جريئة ويتمكّنون من الانسحاب والاختفاء. وراكمت عملية الخليل من قلق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من وقوع هجمات جديدة، وخاصة مع تسجيلها نحو 200 تحذير من وقوع عمليات يومياً، وهو ما دعاها إلى تحذير المستوطنين، الذين ارتفعت حدّة انتقاداتهم لحكومتهم، من الدخول إلى المناطق الفلسطينية المصنّفة «أ». وفي هذا الإطار، رأت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «العام الحالي هو الأصعب منذ الانتفاضة الثانية، حيث سُجّل مقتل 34 مستوطناً منذ كانون الثاني»، بينما قالت وسائل إعلام أخرى: «إذلالٌ على الحدود الشمالية، وإطلاق صواريخ من غزة، وتصاعد للعمليات في الضفة الغربية، فيما الحكومة لم تقدّم أيّ رسالة أمنية، وهذه حقيقة يجب أن تُقال». من جانبه، طالب وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، بتنفيذ عمليات اغتيال، وإلغاء تصاريح العمل، وإقامة حواجز على الطرق، بينما قالت مصادر عبرية إن عملية الخليل دفعت حكومة الاحتلال إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء المصغّر (الكابينت) بداية الأسبوع المقبل، بعدما كان مقرّراً في شهر أيلول القادم. وقالت الوزيرة أوريت ستروك، بدورها: «القلب يصرخ، والرأس لا يستوعب، عملية دموية أخرى تقع بسبب غياب القرارات المطلوبة (.....). وزير الحرب، القرار بيدك. اتّخذ القرار قبل العملية القادمة».

تقرير

أنقرة تفرج عن محكوم إسرائيلي: التطبيع يمضي قدمًا

محمد نور الدين

يواصل قطار التطبيع بين تركيا وإسرائيل سَيْره؛ وآخر محطّاته، قرار أنقرة الإفراج عن سجين إسرائيلي من أصل إثيوبي، متّهم بتهريب المخدرات، وذلك قبل خمس سنوات على إتمام محكوميّته. وإذ بدأت أولى خطوات التطبيع بين الجانبَين قبل حوالى السنتَين، فإن

> اللقاءات الديبلوماسية بين الجانبين التركي والإسرائيلي، كما المبادرات المتعدّدة الجوانب، تتواصل

الصلات تعزّزت بعد زيارة أجراها الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، إلى أنقرة، في ربيع العام الماضي، تبعها تبادل السفراء، وتعزيز العلاقات التجارية لتصل هذه الأخيرة، بحلول نهاية العام الماضي، إلى نحو تسعة مليارات دولار، فيما لا يزال ينقص استكمال التطبيع، زيارة قد يقوم بها الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى كيان العدو، علماً أن زيارةً كانت مقرّرة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى تركيا، في الـ28 من تموز الماضي، ولكنها أُلغيت لأسباب ربّما يكون من بينها اعتراض الأخير على جمْع إردوغان، رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، في أنقرة. وكانت تركيا تحوّل على أن يسهم مسار التطبيع مع إسرائيل، في تخفيف الضغوط الأميركية عليها، وإنعاش اقتصادها، عشيّة الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار الماضي، فيما لم يتردّد إردوغان، إرضاءً لحليفة بلاده، في وصف عمليّات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلّة، أكثر من مرّة، بأنها «إرهابية وشنيعة».

أخيراً، وفي إطار الودّ المتبادَل، قرّرت أنقرة الإفراج عن تاجر مخدّرات إسرائيلي كان اعتُقل في عام 2019، وحُكم عليه بالسجن عشر سنوات، أمضى منها أربع سنوات ونصف السنة في السجون التركية. وكان وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، أعلن أن تركيا ستُفرج عن المعتقل داني عوكه (35 عاماً) الذي

في موازاة الإفراج عن تاجر المخدرات الإسرائيلي، أودع القضاء التركي، الصحافي باريش بهلوان، السجن (أ ف ب)

«سيعود خلال أيام إلى بلاده»، شاكراً إردوغان، ووزير خارجيته حاقان فيدان، على هذه البادرة. وبالفعل، أُفرج عن عوكه، يوم السبت الماضي، وهبطت الطائرة التي نقلته، في مطار «بن غوريون» عند الساعة الثامنة والنصف من مساء اليوم نفسه.

كذلك، وعلى رغم قرار نتنياهو تأجيل زيارته إلى أنقرة، الشهر الماضي، لأسباب صحية وأخرى تتعلّق بـ«حملة تصحيح القضاء»، إلّا أن اللقاءات الديبلوماسية بين الجانبَين التركي والإسرائيلي، كما المبادرات المتعدّدة الجوانب، تتواصل، وفق ما تورد صحيفة «قرار». وتنقل الصحيفة، التي أبرزت خبر الإفراج عن عوكه في مانشيتها الرئيس ليوم السبت، عن مصادر عبرية، قولها إن وزير الخارجية الإسرائيلي اتّصل بنظيره التركي، فيما اتّصل هرتسوغ بإردوغان لبحث مسألة المعتقل. وكان لعضو «الكنيست» السابقة من أصل إثيوبي، المحامية بنينا تمانوشاتا، وهي ابنة أخت عوكه، دور في إثارة القضيّة، والدفع في اتّجاه إطلاق سراح قريبها. ويقول عوكه إنه «خُدع من قِبَل تجار المان قالوا له إن مادة القات غير ممنوعة في تركيا»، مشيراً إلى أن «هذه المادة غير ممنوعة في إسرائيل بصيغتها الخام الخضراء». وبحسب مصادر إسرائيلية، فإن السجين السابق كان يحمل في جيبه لدى دخوله تركيا، مئة دولار، وفي حقيبته 34 كيلوغراماً من مادة القات المنتشرة زراعتها في اليمن وشرق أفريقيا، ولكنها تُعتبر نوعاً من المخدرات وممنوعة في العديد من الدول، ومنها تركيا.

وفي الإطار نفسه، أبرزت صحيفة «سوزجي» المعارضة ازدواجية المعايير التركية تجاه المحكومين القضائيين، بالقول إنه «على الرغم من حقّ التعبير بحرية عن الآراء، يدخل، قبل أيام قليلة، الصحافي باريش بهلوان من صحيفة "جمهوريات"، السجن لسنوات، فيما يفرج القضاء عن تاجر مخدّرات إسرائيلي لم ينهِ محكوميّته». وتقول الصحيفة إن الحساسيّة التي أظهرتها تركيا تجاه تاجر المخدرات الإسرائيلي لم تظهر تجاه بهلوان، الذي أودعته سجن «سيليفري» قبل خمسة أيام. ويرى رحمي طوران، في الصحيفة نفسها، أن «الإفراج عن تاجر مخدّرات إسرائيلي وسجن صحافي تركي بسبب آرائه، يطرح الشكّ في عدالة القضاء التركي... وكم من الصعب أن تكون مواطناً تركياً أو صحافياً في تركيا»، مضيفاً أن «ما يُحزن هنا، هو أننا لم نكن لنعرف عن القضيّة لولا تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، فيما تبقى رئاسة الجمهورية التركية كما وزارة الخارجية صامتتَين بالكامل».

في المقابل، يعتقد السفير المتقاعد، أولوتش أوزإلكير، في حديث إلى «جمهوريات»، إن «مثل هذه الأحداث الاستثنائية تقف خلفها عادةً أسباب غير منظورة»، مذكّراً بالإفراج عن الصحافي الألماني دينيز يوجيل المتّهم بالإرهاب، والراهب الأميركي أندرو برونسون المتّهم بالمشاركة في انقلاب 2016. ويرى أوزإلكير أنه «لا بدّ أن يكون مثل هذا الشخص (عوكه) مسؤولاً على مستوى عالٍ ليتمّ الإفراج عنه»، مضيفاً أنه «يجب النظر إلى الثمن الذي حصلت عليه تركيا. لا بدّ أن الشخص المعني له أهميّة فعلية». ويتابع أن «العلاقات بين الدول تتأسس على المصالح. إسرائيل لا يمكن أن تتخلّى عن تركيا، وتركيا لا تتخلّى عن إسرائيل. والبلدان مهمّان جدّاً في معادلات الشرق الأوسط».

مصر

تمخّض «الحوار الوطني»... فوَلد إفراجات محدودة

القاهرة ـ الأخبار

بعد اجتماعات وجلسات استغرقت أكثر من 15 شهراً، جرى خلالها الاستماع إلى أصوات المعارضة، وتشكيل لجان ضمّت سياسيين واقتصاديين وخبراء مختصين في عدّة مجالات، رفع «الحوار الوطني» توصيات المرحلة الأولى منه، بشكل مفاجئ، إلى الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الذي كان قد تعهّد بالموافقة على توصيات الحوار، لتأتي الاستجابة في صورة الإفراج عن الناشط السياسي أحمد دومة الذي قضى نحو 10 سنوات خلف القضبان لاتهامه في عدّة قضايا، و30 آخرين، وذلك بموجب عفو رئاسي، فيما أحيلت بقيّة التوصيات التي تَخرج عن دائرة صلاحيّات السيسي إلى الجهات المعنيّة. وعلى رغم أن هذه الخطوة لاقت احتفاءً من الحقوقيين والسياسيين المعارضين

> لم تُسجّل أيّ انفراجة في ما يتعلّق بتوصيات الإصلاح السياسي

للنظام، إلّا أن أثارها لم تَدُم طويلاً، في ظلّ مداهمة منازل عدد من الصحافيين الذين يُديرون صفحة إخبارية نشرت تفاصيل حول حادثة الطائرة التي توجّهت من مصر إلى زامبيا، وضُبطت على متنها ملايين الدولارات والسبائك الذهبية التي يُزعم أنها مزيّفة.

يُضاف إلى ما تقدّم، أن أيّ انفراجة لم تُسجّل في ما يتعلّق بالتوصيات الأولى لـ«الحوار الوطني»، والمرتبطة بالإصلاح السياسي، فيما المخرجات التي امتدّت على 40 صفحة خلت من أيّ حديث عن الأوضاع في السجون، والموقوفين على ذمّة قضايا سياسية، وممارسة حقّ التظاهر أو حتى ممارسة الأحزاب للعمل السياسي من دون قيود. على أن المفارقة هي أن التوصيات الخاصة بالعملية الانتخابية تطرّقت إلى دعوة مسؤولي لجان الحوار إلى اعتماد التصويت الإلكتروني أو التصويت عبر البريد للمصريين المغتربين، ما أثار انتقادات على اعتبار أن ذلك يفتح باب التلاعب بنتائج التصويت. وترافقت هذه الدعوة مع المطالبة باستمرار الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، والذي ينتهي في 17 كانون الثاني المقبل، بموجب نصّ الدستور الحالي الذي حدّد الإشراف لعشر سنوات من موعد إقراره، إلى جانب الحديث عن تعديل ميزانية الحملات الدعائية للمرشحين في الانتخابات، بما فيها تلك الرئاسية.

وإلى جانب المطالبة برفع عدد أعضاء مجلسَي النواب والشيوخ، قدّم أعضاء «الحوار الوطني» لرئيس الجمهورية ثلاثة مقترحات للاختيار من بينها بشأن شكل الانتخابات البرلمانية، ما عكس استمرار حالة عدم التوافق السياسي حول آلية تشكيل غرفتَي البرلمان. والمقترحات المشار إليها هي: الإبقاء على النظام الانتخابي الحالي القائم على 50% بنظام القوائم المطلقة و50% للنظام الفردي، أو اللجوء إلى نظام القائمة النسبية بنسبة 100% من خلال إجراء الانتخابات في 15 دائرة انتخابية بواقع 40 مقعداً انتخابياً لكلّ دائرة، أو تطبيق نظام انتخابي مختلط يجمع بين القوائم الثلاث، لتكون النسب 25% (أو 30%) لنظام القوائم المغلقة المطلقة و25% (أو 30%) لنظام القائمة النسبية و50% (أو 40%) للنظام الفردي، مع اشتراط أن تُستوفى نسبة مشاركة المرأة في القائمتين المطلقة والنسبية. ومن بين التوصيات السياسية أيضاً، برز طلب الإسراع في إجراء انتخابات المجالس المحلّية الغائبة عن الانعقاد منذ 13 عاماً، في ظلّ عدم إقرار القوانين التي ستُجرى على أساسها هذه الانتخابات. كذلك، أوصت مخرجات الحوار بإنشاء مفوضية مناهضة التمييز، وتعديل قانون العمل الأهلي الذي واجه انتقادات عديدة عند إقراره عام 2019 وجرى تعديله لاحقاً بتوجيهات من السيسي، من دون أن يخفّف ذلك من تقييده للعمل الأهلي. كما كان لملف التعليم نصيبٌ من المخرجات التي طالبت بالتوسع في تدريس بعض المواد الدراسية، وبالعمل على الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها في المناهج الدراسية، مع الدعوة إلى تحقيق عائدات مالية من بعض الأنشطة الخدمية وتحقيق عدالة ثقافية بين مختلف المدن المصرية. أمّا في الجانب الاقتصادي، فجاءت التوصيات مكرّرة لما يتردّد داخل البرلمان ومن خبراء الاقتصاد، بدءاً من فضّ الاشتباك بين الهيئات المختلفة حول بعض الصلاحيات، ومن بينها الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي، والتوسع في إنشاء المناطق الحرة، مروراً بتفعيل دور «الهيئة العامة للاستثمار» وتطوير الخريطة الاستثمارية، وصولاً إلى اتخاذ خطوات جادّة من أجل اختصار المدد اللازمة لتمويل بعض المشروعات.

أفرج عن الناشط السياسي أحمد دومة بموجب عفو رئاسي (أ ف ب)

تقرير

في خطوة متوقّعة ضمن استراتيجيتها القاضية بالتدرّج في تسليح النظام الأوكراني، منحت واشنطن مباركتها للأوروبيين، كي يتبرّعوا بأرصدتهم من الطائرات النفّاثة المقاتلة «إف-16» لكييف. وعليه، أبلغت هولندا والدنمارك، الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، الذي أنهى لتوّه جولة أوروبية، يعزمهما على تنفيذ الرغبة الأميركية في هذا الشأن، فيما تتعرّض السويد وغيرها من الدول لضغوط كي تلتحق بهما

«إف - 16» قريباً في أوكرانيا
أوروبا رهن إشارة واشنطن

لندن ـ سعيد محمد

بعث وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، برسالة إلى نظيرَيه الهولندي والدنماركي، أخيراً، يؤكد فيها رسمياً اعتزام الولايات المتحدة تسريع الموافقة على جميع الطلبات المقدّمة من «أطراف ثالثة»، لنقل مقاتلات «إف-16» إلى كييف. وكان الرئيس الأميركي، جو بايدن، أبّد، على هامش قمّة «مجموعة السبع» التي عُقدت في اليابان في أيار الماضي، إطلاق برامج تدريب طيارين أوكرانيين على قيادة الطائرات الأميركية المتطوّرة، قائلاً في حينه إنه «لن يقف في طريق الحلفاء الذين ينقلون الطائرات الأميركية الصنع إلى أوكرانيا».

وسارع عدد من الدول الأعضاء في «الناتو» إلى إعلان الاستعداد للتبرّع بما لديهم من طائرات «إف-16» لأوكرانيا، لكن نقل ملكيّتها منوط دائماً بإذن من الحكومة الأميركية. وقالت الأخيرة إن التفاصيل في شأن عدد الطائرات من الجيل الرابع التي سيتمّ إرسالها، والجهات التي ستوفّرها، ستتبلور خلال الفترة القليلة المقبلة، في الوقت الذي أكّدت فيه 11 دولة غربية مشاركتها في تنظيم برامج تدريب للطيارين الأوكرانيين على قيادة تلك الطائرات، وعلى رأسها بريطانيا وهولندا. وأعلنت الدنمارك، الأحد، أنها سترسل 19 طائرة مقاتلة من طراز «إف-16» إلى أوكرانيا «عندما يتمّ استيفاء الشروط المطلوبة»، وذلك في بيان مشترك شمل هولندا، وصدر فيما كان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، يجول في أوروبا. ووفق خبراء عسكريين، فإن الشروط الدنماركية تشمل، إلى إنجاز التدريب اللازم للطيارين الأوكرانيين على قيادة هذه الطائرة المعقّدة، أن تقوم الولايات المتحدة بتسليمها سرب طائرات «إف-35» الأكثر تطوّراً قبل التبرّع بطائراتها الـ«إف-16» إلى نظام كييف. وأملت رئيسة الوزراء الدنماركية، ميتي فريدريكسن، في تسليم أولى المقاتلات إلى أوكرانيا، بحلول العام الجديد: ست في البداية، وثمان أخرى في عام 2024، والخمس المتبقّية في عام 2025. وقالت لزيلينسكي أمام الصحافيين: «يُرجى اعتبار هذا التبرّع رمزاً لدعم الدنمارك الثابت لكفاح بلدكم من أجل الحرية». وفيما لم يحدّد رئيس الوزراء الهولندي، مارك روته، في مؤتمر صحافي مع زيلينسكي، الأحد، عدد المقاتلات التي سترسلها بلاده إلى أوكرانيا، فهو لفت إلى أن سلاح الجو الهولندي يمتلك 42 طائرة من هذا الطراز، مشيراً إلى أن بعضها متقادم، وقد يحتاج إلى تحديث، «لكن من السابق لأوانه القول ما إذا كان سيتمّ التبرّع بها جميعاً». ومن جهته، وصف الرئيس الأوكراني تعهّدات الدنمارك وهولندا هذه، بأنها «تاريخية»، بينما واصل جولته الأخيرة، لحثّها على منْح الطائرات لقوات بلاده. وقال زيلينسكي، من العاصمة الدنماركية كوبنهاغن، إن «جميع جيران روسيا معرّضون للتهديد إذا لم تنتصر أوكرانيا». وفي خطاب ألقاه أمام البرلمان، يوم أمس، شكر زيلينسكي الدنمارك على دعمها العسكري المستمرّ لبلاده، محذّراً من أن «ديمقراطيات العالم جميعها قد تصبح هدفاً، إمّا للصواريخ، أو للمرتزقة، أو لمحاولات زعزعة الاستقرار إذا انتصرت روسيا في الحرب». وجال زيلينسكي في محطّتيه الدنماركية والهولندية على قواعد جوية، برفقة رئيسَي وزراء المملكتَين، حيث التُقطت له العديد من الصور إلى جانب طائرات «إف-16». وفي قاعدة هولندية في مدينة ايندهوفن الجنوبية، استقبلته رئيسة وزراء الدنمارك ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووليّة العهد الأميرة ماري، في قاعدة «سكريدستروب» الجوية، جنوب البلاد. وكان زيلينسكي بدأ، السبت، جولة أوروبية من السويد، حيث يحاول الحصول على أسلحة لدعم هجوم مضادّ يشنّه الجيش الأوكراني منذ أسابيع، من دون أن يحقّق شيئاً يُذكر. واستقبل رئيس وزراء السويد، أولف كريسترسون، زيلينسكي، في منتجعه الريفي في هاربسوند، قائلاً إنه «لا توجد مهمّة أكثر أهميّة من دعم أوكرانيا في كفاحها من أجل الحرية وسلامة أراضيها. هذه أوكرانيا تقاتل من أجلنا. من أجل جميع الديمقراطيات الأوروبية»، مشيراً إلى أن بلاده قدّمت، حتى الآن، 2,2 مليار يورو (2,4 مليار دولار) كمساعدات عسكرية لكييف، بما في ذلك المركبات المدرّعة ودبابات «ليوبارد» (الألمانية الصنع)، وأنظمة مدفعية «أرتشر» ومعدات إزالة الألغام.

وتسعى أوكرانيا إلى الحصول على طائرات حربية من طراز «غريبن» التي تصنعها شركة «ساب» السويدية، لكن استوكهولم تمتنع إلى الآن، بحجّة أنها بحاجة إلى الطائرات للدفاع عن حدودها في ظلّ تصاعد التوتّرات مع روسيا. ومع ذلك، لم يغادر زيلينسكي دون مكاسب، إذ أعلن البلدان عن التوصل إلى اتفاق مبدئي يغطّي إنتاج وإصلاح وتدريب مركبة المشاة القتالية السويدية من طراز «سي في 90» على الأراضي الأوكرانية.

> المستفيد الأكبر من نقل طائرات «إف-16» إلى أوكرانيا هم الأميركيون

وتتمتّع طائرات «إف-16» التي تصنعها «لوكهيد مارتن» الأميركية بقدرات تدميرية، وإمكانات عالية على المناورة في الهجوم والدفاع على حدّ سواء، وتحمل نظام رادار متقدّماً يمكّنها من تحديد الأهداف من على بعد 370 كيلومتراً. ومع أن الأميركيين انتقلوا إلى جيل طائرات الـ«إف-35»، إلّا أن «إف-16» لا تزال في الخدمة على نطاق واسع لدى سلاح الجو الأميركي، وتشكّل درّة أسراب الدفاع الجوّي لـ25 دولة، ولا سيما الكيان العبري، وتركيا، وبلجيكا. لكنّ تشغيل الـ«إف-16» يتطلّب تدريبات مطوّلة لا تقلّ عن 6 أشهر في أفضل الأحوال، إضافة إلى حاجتها إلى شبكة منسّقة من العمليات الأرضية وأنظمة التوجيه والرادار قد يستغرق تجهيزها عدة سنوات. واقرّ مسؤولون أوكرانيون، الأسبوع الماضي، بأن أول الطائرات لن تصلهم قبل العام المقبل، وأن الأميركيين أصرّوا على أن تُستخدم عندئذ حصراً داخل المجال الجوي الأوكراني، وألّا تستهدف مواقع داخل روسيا.

وكان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، اعتبر، في أيار الماضي، أن دول الغرب «تلعب بالنار» من خلال الموافقة على تزويد أوكرانيا بطائرات مقاتلة من طراز «إف-16»، متّهماً الغرب بـ«تصعيد غير مقبول» للحرب بسبب دعمه العسكري المستمر لأوكرانيا. وحذّر نائب وزير الخارجية الروسي، الكسندر جروشكو، من أن الدول الغربية ستواجه «مخاطر هائلة» إذا زُوّدت أوكرانيا بطائرات «إف-16»، بحسب ما نقلت وكالة «تاس» للأنباء. لكنّ ديمتري ميدفيديف، الرئيس السابق لروسيا، كان أكثر وضوحاً عندما قال: «أوكرانيا ستُدمَّر بالكامل ولن يتبقّى منها سوى الرماد، حتى لو استغرق الأمر سنوات أو حتى عقوداً، فلْيكن، فليس أمامنا من خيار: إمّا أن ندمّر نظامهم السياسي المعادي، أو أن الغرب سيمزّق روسيا في نهاية المطاف».

ويقول محلّلون إن المستفيد الأكبر من نقل طائرات «إف-16» إلى أوكرانيا هم الأميركيون، إذ يبلغون روسيا رسالة مفادها بأن المراهنة على الحرب الطويلة في أوكرانيا لن تجدي نفعاً، بينما يقومون بتسليح حليفهم في كييف على حساب دافعي الضرائب الأوروبيين، ويتمّ استبدال الطائرات القديمة بطرز أحدث من إنتاج الصناعات الأميركية، ما يجعل الوقت مثالياً للاستثمار في أسهم «لوكهيد مارتن».

جاك زيلينسكي في محطتيه الدنماركية والهولندية على قواعد جوية (أ ف ب)

◄ إعلانات رسمية ►

الأخبار
إشتراكات
توزيع
إعلانات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

تبليغ دعوة

إن المحكمة الابتدائية الثامنة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالطعون بقرارات أمين السجل العقاري، برئاسة القاضي جمال عبد الله، وعملاً بأحكام المادة 409/أ.م.م. تدعو السيد سابا طانيوس شحاده مخلوف المجهول محل الإقامة، للحضور إلى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الطعن رقم 2022/6046 المُقدم من الطاعن جميل شحاده مخلوف بصفته احد ورثة وديع شحاده طنوس مخلوف بواسطة وكيله المُحامي كميل شليطا، وفي حال تخلفه عن الحُضور خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُحاكم اصولاً ويُعد كل تبليغ إليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

صادر عن محكمة حاصبيا المدنية الناظرة في القضايا العقارية

المُعترض: شامل سليقا وكيله المُحامي رجا نصار

المعترض عليها: مسعودة نمر – راشيا الفخار

تدعو هذه الدائرة المُعترض عليها سلمى شامل سليقا المجهولة المقام للحُضور الى قلم هذه الدائرة بالذات أو بواسطة وكيل قانوني لتبلغ كافة اوراق الإعتراض الراهن رقم أساس 2023/112 وذلك خلال مُهلة عشرون يوماً مُضافاً إليها مُهلة مسافة ثلاثون يوماً من تاريخ نشر هذا التبليغ وإلا أعتبر كل تبليغ لك بواسطة رئيس القلم قانونياً بإستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
جودات عامر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عبدالله محمد أمين عز الدين سند بدل ضائع للعقار B8/1077 معروب.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد طالب عواضه لموكله علي حسن فقيه سند بدل ضائع للعقار 1710 المروانية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت نسمه حمزه قبيسي لموكلها أحمد محمد سعيد عون شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 1853 و1854 و1869 زبدين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي صافي درويش بوكالته عن الياس يوسف خواجة لموكله يوسف بشارة خواجة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 403 جرجوع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب فياض حسن جوني لموكله حسن علي شحرور سند تمليك بدل ضائع للقسم 7 بلوك B من العقار 706 ميفدون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب آمال موسى حمود لمورثها محمد هاني أحمد نجيب شعيب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 818 الشرقية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت فاطمة جمال بو طعام سند تمليك بدل ضائع للقسم 9 بلوك B من العقار 1697 زبدين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب شريفه علي بدر الدين لمورثها علي محمود بدرالدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2557 حاروف.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت فاطمة علي جوني لموكلتها نجيبه علي زعروب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1712 رومين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد علي موسى شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2021 عربصاليم.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد هاشم عيسى بوكالته عن إبراهيم موسى حمدان لموكله موسى علي حمدان شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1666 حومين التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد عبد المنعم بدر الدين لمورثه عبد المنعم محمد بدر الدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1319 حاروف.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب وسام عبد الرحمن وهبه بصفته مُشتري من البائع زهير عبد الرحمن وهبه المُشتري من البائع مالك في العقار عبد الرحمن احمد وهبه شهادة قيد بدل ضائع للعقار 32 عين بوسوار.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد طالب عواضة لموكلته رنجس احمد شرارة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1923 عربصاليم.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب سيراج علي أيوب بوكالته عن جومانا محمد زيب بصفتها مُشترية من البائع مالكة العقار آمال محمد ظاهر سند تمليك بدل ضائع للقسم 5 بلوك B من العقار 314 كفرجوز.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلبت جومانه احمد إبراهيم أبو عباس بصفتها أحد ورثة هنيه عبدو الغريب شهادة قيد بدل ضائع في العقار 2185 الخيام.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب رياض محمود عطوي شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 4410 و2077 الخيام.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلبت نازك حسين الشيخ علي بوكالتها عن عصام فوزي داغر بولايته الجبريه عن شادي عصام داغر شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2017 الخرّبه.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب مارون مزهر خليل مزهر لموكلته ملفينا جرجي كساب شهادة قيد بدل ضائع في العقار 2504 الخربه.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب فادي كمال الحداد بصفته أحد ورثة كمال فارس فرهود الحداد شهادات قيد بدل ضائع في العقارات 501 و506 و521 جديدة مرجعيون.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب نبيل يوسف عبدو لموكله نهرا ضاهر نهرا أحد ورثة ضاهر الياس يوسف نهرا شهادتي قيد بدل ضائع في العقارين 3501 و2640 القليعه.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب أحمد إبراهيم زريق شهادة قيد بدل ضائع لحصته في العقار 2670 الخيام.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب رافع توفيق بهجة شهادة قيد بدل ضائع لحصته في العقار 553 دبين.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2021/82 غرفة الرئيس القاضي رانى صادق، لإبلاغ المُنفذ بوجهها حضر كامل إسماعيل وندى مصطفى بو مرعي وحسانة كامل إسماعيل ووليد إبراهيم إسماعيل ومصطفى علي إسماعيل وندە علي إسماعيل وأحمد إسماعيل الجردلي وعلي مصطفى بو مرعي مجهولي محل الإقامة الحُضور بالذات أو بواسطة وكيلهم القانوني إلى هذه الدائرة لاستلام الإنذار التّنفيذي ومربوطاته في المُعاملة المُقدمة من المُنفذين ورثة المرحوم بازيل عبود ورفاقهم وكيلهم المحامي ميشال طعمة بموضوع تنفيذ الحُكم الصادر عن محكمة التمييز تاريخ 2023/4/3 – إخلاء وتسديد نفقات وشطب إشارة.
وعليهم اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق الدائرة وإلا فكّل تبليغ لهم بعد انقضاء مُهلة النشر والإنذار بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات الدائرة يُعتبر قانونياً.

رئيس القلم
أحمد عبد الله

تبليغ استئنافي

إعلان صادر عن محكمة بنت جبيل الشرعية الجعفرية (غُرفة القاضي السيد حسين تفاحه) إلى المجهول المقام المدعو محمد علي زين الدين – يقتضي حُضوركَ لهذه المحكمة يوم الإثنين الواقع فيه 2023/11/6 لتسلم الأوراق الخاصة بك في الدعوى الشرعية بمادة إثبات طلاق، أساس 2023/66، المُقامة عليك من فاطمه علي فواز – وإذا لم تحضر أو لم تُرسل وكيلاً رسمياً عنك تعتبرك المحكمة مُبلغاً نشراً وكل تبليغ إليك في قلم هذه المحكمة وحتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.

رئيس قلم المحكمة
خضر مصطفى طنانه

◄ وفيات ►

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم النائب السابق المحامي الحاج
حسن محمد علوية
تُقبل التعازي في بيروت يوم الثلاثاء الواقع فيه 22 آب من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً في مركز جمعية التخصص والتوجيه العلمي - قرب مركز أمن الدولة.

قضية

إنفاق هائل في لندن: تشيلسي «يحتال» على القانون

فيما تعاني أغلب أندية كرة القدم صعوبات مالية، يبرم تشيلسي الإنكليزي صفقات ضخمة للموسم الثالث على التوالي. نفقات باهظة صوّبت الأسئلة حول كيفية صرف «البلوز» دون اختراق قواعد اللعب المالي النظيف. وعما إذا كان الأمر يعود إلى دهاء الملّاك الجدد أو مجرد تلاعب على القوانين

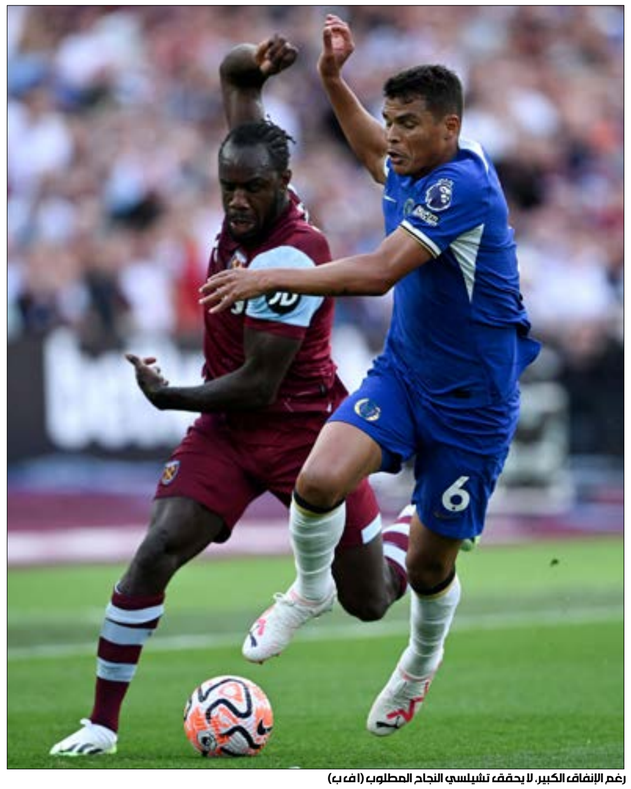
رغم الإنفاق الكبير، لا يحقق تشيلسي النجاح المطلوب (أ ف ب)

حسين فحص

«لقد تمّ التخلّص من الشخص، ليس الفكرة». جملة يتناولها روّاد التواصل الاجتماعي عند وصفهم نادي تشيلسي تحت إمرة ملّاكه الجدد. فبعد تنحّي المالك السابق، الروسي رومان أبراموفيتش عن الإمبراطورية التي بناها عام 2003، تأمّلت جماهير الفرق المنافسة بانتهاء الحلم المزعج وتقليص البذخ في أسواق الانتقالات تحت ولاية الإدارة الجديدة، لكنها لم تكن على دراية بأن المقبل هو كابوس حقيقي. فما صرفه الملّاك الجدد في أقل من عام لامس نفقات أبراموفيتش خلال العقد الأخير.

تخطى إجمالي التزامات تشيلسي على رسوم نقل اللاعبين 900 مليون جنيه منذ حزيران 2022

هو سوق الانتقالات الثالث الذي يخوض غماره تشيلسي بقيادة الأميركيين تود بولي وبهداد إغبالي. عام 2023، حطم تشيلسي الرقم القياسي لرسوم الانتقالات في بريطانيا مرتين، حيث استولى على إنزو فرنانديز مقابل 106 ملايين جنيه استرليني في كانون الثاني، قبل بضعة أشهر من دفع 115 مليون جنيه استرليني لاستقدام موييسيس كايسيدو من برايتون.

وبعد التوقيع مع متوسط الميدان البلجيكي روميو لافيا مقابل 53 مليون جنيه استرليني، تخطى إجمالي التزامات تشيلسي على رسوم نقل اللاعبين مبلغ الـ 900 مليون جنيه استرليني منذ تولّي الملّاك الأميركيون السيطرة في حزيران 2022.

مبالغ فلكية جعلت عدداً من الأندية المنافسة تشكو إلى الدوري الإنكليزي الممتاز بأن إنفاق تشيلسي الغزير قد لا يكون متوافقاً مع لوائح اللعب المالي النظيف (FFP) الخاصة بالاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA). تجدر الإشارة إلى أنه تم وضع تشيلسي في أيلول الماضي على قائمة مراقبة «FFP» من قبل يويفا نظراً إلى حجم خسائر النادي. مع ذلك، يعتقد القيّمون على «البلوز» امتلاكهم استراتيجية قادرة على إبقاء الفريق على الجانب الصحيح من الضوابط المالية.

أولى الخطوات تمثلت بعقود اللاعبين الطويلة الأجل (مدتها سبع أو ثماني سنوات بدلاً من الصفقات التقليدية لمدة أربع أو خمس سنوات)، وذلك لاستغلال الحدود القانونية «للإطفاء» عبر توزيع المصاريف على عدد سنوات أكبر، وبالتالي، تقليص مبالغ الدفع السنوية، ما يسمح بصرف مبالغ أكثر خلال الموسم.

والإفلاس في حال عدم التمكن من إطفاء الخسائر. ومع ذلك، فإن احتلال تشيلسي المركز الثاني عشر في الدوري خلال الموسم الماضي يعني أنه لا يتعيّن على الفريق الالتزام بلوائح الاتحاد الأوروبي لكرة القدم هذا «الميركاتو»، لأنه ببساطة لم يتأهل إلى أي مسابقة أوروبية.

الخطوة الثانية تمثّلت ببيع اللاعبين غير المرغوب فيهم من قبل مدرب الفريق ماوريسيو بوكيتينو، ما يجعل الأموال المتدفقة بمثابة تمويل للاعبين المستقدمين الجدد. حقّق تشيلسي أكثر من 250 مليون جنيه استرليني من مبيعات اللاعبين في فترات الانتقالات الثلاثة الماضية، جاء مبلغ 200 مليون جنيه استرليني منها هذا الصيف بشكل أساسي من خلال مغادرة كاي هافرتز إلى أرسنال وميسون ماونت إلى مانشستر يونايتد، بالإضافة إلى لاعبين آخرين غادروا أسوار ملعب ستامفورد بريدج.

رقمٌ قد لا يتوافق مع حجم الإنفاق، لكنه يساهم بالتأكيد في توازن الدفاتر المحاسبية للنادي، وخاصة أن غالبية اللاعبين الذين غادروا في هذه النافذة إما وجدوا في النادي لفترة طويلة بما يكفي ليكون لديهم قيم محاسبية متبقية صغيرة نسبياً، أو من خرّيجي أكاديمية النادي ما يجعل بيعهم ربحاً خالصاً.

الخطوة الثالثة والأكثر أهمية تمثّلت بتقليص فاتورة أجور اللاعبين. مع أبراموفيتش، كانت الأجور الأساسية أعلى بكثير من معدل السوق. اختلف الأمر مع تود بولي وشركاؤه، إذ تخلّص الفريق من اللاعبين أصحاب الأجور الباهظة ووقّعوا مع لاعبين شباب بأجور مقبولة، ما وفّر عشرات الملايين في التزامات الرواتب السنوية.

هكذا، حوّل الملّاك الجدد نادي تشيلسي إلى فريق شاب يمتلك مواهب واعدة ذات أجور منخفضة، مقابل التزام الإدارة بسداد مبالغ الصفقات على سنوات طويلة الأجل.

يبدو المشروع مبشّراً على الورق، لكنه لا يخلو من المخاطر. اللاعبون يفتقدون الخبرة اللازمة للمنافسة، ظهر ذلك جلياً من خلال حصد نقطة واحدة من أول مباراتين في الدوري. لذا، سيشكّل بلوغ أحد المراكز المؤهلة إلى دوري أبطال أوروبا على أقل تقدير نجاحاً ملموساً للفريق، على أن يكون الحكم الحقيقي بدءاً من الموسم المقبل.

إجراء اعتبره العديد من النقاد الصحيح من الضوابط المالية. رغم شرعيته، ما دفع الاتحاد الأوروبي لكرة القدم إلى وضع قانون جديد يمنع إطفاء رسوم النقل إلا على مدى خمس سنوات كحد أقصى، بغض النظر عن مدة العقد وذلك اعتباراً من هذا الصيف. الهدف من ذلك هو منع «سبر» أندية أخرى على خطى تشيلسي، وخاصة إذا كانت هذه الأندية لا تمتلك موارد مالية متينة ما يجعلها عرضة للخسائر

كأس العالم

منتخب السلة «يطير» نحو جاكرتا: الدفاع أولًا

حسين سقور

تسع مباريات وديّة خاضها منتخب لبنان لكرة السلة تحضيراً لنهائيات كأس العالم للعبة التي تنطلق يوم الجمعة المقبل في اليابان وإندونيسيا والفلبين، على أن تُختتم في 10 أيلول. مباريات تحضيرية وقف خلالها الجهاز الفني للمنتخب بقيادة المدرب جاد الحاج على وضع الفريق والجهوزيّة لمواجهات منتخبات قوية، إذ وقع لبنان في المجموعة الثامنة والأخيرة إلى جانب فرنسا وكندا ولاتفيا. فاز لبنان في مباراتين متتاليتين على نظيره الإيراني في لبنان بواقع (73 ـ 66) في المباراة الأولى و(81 ـ 77) في المباراة الثانية. نتائج إيجابية ولكن لم تستمر لوقت طويل، إذ تعرض المنتخب لخسارتين خلال معسكره التركي مقابل فوز واحد. تفوق رفاق اللاعب وائل عرقجي على السعودية بنتيجة (83 ـ 68) قبل أن يسقطوا أمام البحرين (83 ـ 87) ثم أمام الكاميرون (109 ـ 100). ولم تُلعب المباراة الثانية التي كانت مقررة مع المنتخب الأفريقي خوفاً من تفاقم الإصابات في صفوف «رجال الأرز»، بعد تعرض أمير سعود لإصابة على مستوى القدم، إلا أنه لن يغيب عن المونديال السلوي.

بعد تركيا عاد المنتخب إلى بيروت، وخسر مباراة تحضيرية أخرى أمام ساحل العاج بنتيجة (77 ـ 67). هذه اللقاءات كانت مهمة جداً للجهاز الفني، وخاصة مباراة ساحل العاج التي شارك خلالها اللاعب المجنس عمري سبيلمان، ولم يظهر بالمستوى المطلوب بفعل عدم جهوزيّته بدنياً. واللافت خلال هذه المباريات أن المنتخب اللبناني لم ينجح بفرض إيقاعه، وتسجيل نقاط قوته التي أظهرها في التصفيات المونديالية وبطولة آسيا الأخيرة، وهي التميز الدفاعي، فتلقت سلته نقاطاً كثيرة. وبدا واضحاً أنه على اللاعبين ترجمة خطط المدرب المعروف بفلسفته الدفاعية، لعدم السماح لأي منتخب بتسجيل أكثر من 75 نقطة في السلة اللبنانية. التراخي الدفاعي خلال المونديال سيكلّف لبنان

يلعب لبنان أولى مبارياته يوم الجمعة بمواجهة لاتفيا (FIBA)

غالباً، وخاصة عندما يواجه فرنسا وكندا اللذين يملكان لاعبين أكثر من مميزين، ومحترفين في الدوري الأميركي لكرة السلة NBA.

وقبل 10 أيام على انطلاق المونديال السلوي، خاض لبنان معسكراً في أبو ظبي بالإمارات، فاز وديّاً على المنتخب المصري بنتيجة (70 ـ 64) في مباراة سجل خلالها المجنس عمري سبيلمان 17 نقطة بينها 3 عن خط الرميات الثلاثية، ولكنه عاد وخسر من منتخب المكسيك (88 ـ 70) في مباراة غاب عنها سبيلمان بعد تعرّضه لإصابة عضلية بسيطة. وفي المباراة الأخيرة نهاية الأسبوع، خسر المنتخب أيضاً من فريق جامعة أريزونا الأميركية (85 ـ 71) في مباراة سجل خلالها سبيلمان (21 نقطة و10 متابعات)، وغاب عنها وائل عرقجي.

اختتم المنتخب تحضيراته، وهو سيتوجّه خلال الساعات المقبلة إلى العاصمة الإندونيسية جاكارتا، حيث سيخوض منافسات مجموعته، على أن يواجه لاتفيا يوم الجمعة المقبل في أول مبارياته المونديالية.

الأهم أن الجهاز الفني وقف على جميع نقاط القوة والضعف، والمنتخب جاهز فنياً، باستثناء أمير سعود الذي من المتوقع أن لا يشارك في أول مباراة لعدم تعافيه بشكل نهائي.

وخلال الوقت المتبقي سيكون سبيلمان بحاجة إلى عمل مضاعف لكي يصل إلى المونديال وهو في قمة جهوزيّته البدنية، لكي يقدم الإضافة المطلوبة منه خاصة تحت السلة، إلى جانب القائد علي حيدر.

وبحسب العديد من المتابعين، فإن المنتخب في حال أراد الظهور بصورة جيدة، عليه تعزيز لعبه الدفاعي، ومحاولة الحد من خطورة هجوم المنتخبات الأخرى. وبمعنى أدق، يجب أن يعتمد المنتخب على السرعة التي يمتاز بها لاعبوه، مع دفاع قوي، وانطلاقات نحو الهجوم.

يومان يفصلان لبنان عن المونديال الذي غاب عنه منذ 12 سنة، والجميع يمني النفس بإعادة الفوز على فرنسا وكندا كما حصل في عامَي 2006 و2010، وتسجيل حضور مشرّف لكرة السلة اللبنانية والآسيوية.

حول العالم

أيندهوفن يستعير سيرجينيو ديست من برشلونة

انتقل الظهير الأيمن الأميركي سيرجينيو ديست من برشلونة إلى أيندهوفن الهولندي على سبيل الإعارة. وقال النادي الكاتالوني في بيان إن ديست (22 عاماً) سيُعار «حتّى 30 حزيران 2024»، مضيفاً إن النادي الهولندي لديه «خيار الشراء» نهائياً. وتابع «يحتفظ برشلونة بنسبة مئوية في حالة البيع في المستقبل».

وولد ديست الذي يدافع عن ألوان المنتخب الأميركي منذ 2019 وخاض معه 26 مباراة حتى الآن، بينها أربع في مونديال قطر نهاية العام الماضي (وصل المنتخب الأميركي الى ثمن النهائي)، في هولندا وقد أعير للموسم الثاني تواليا بعدما أمضى الموسم الماضي 2022-2023 بقميص ميلان الإيطالي. ولم يكن ابن الـ 22 عاماً موفّقاً كثيراً في تجربته الإيطالية، إذ اكتفى بخوض 8 مباريات فقط في الدوري و14 في جميع المسابقات بألوان «روسونيري».

يذكر أن برشلونة تعاقد معه عام 2020 قادماً من أياكس أمستردام، وخاض 72 مباراة بألوان «بلاوغرانا».

ونقل موقع أيندهوفن عن لاعبه الجديد قوله: «كان أيندهوفن على تواصل معي كل يوم وأبدى رغبة كبيرة لضمّي، ما منحني شعوراً جميلاً. يضاف الى ذلك، يعجبني أسلوب لعب بي أس في. أعتقد أنه يناسبني تماماً». وتابع «أعود الى هولندا. ما زلت اللاعب نفسه، لكني كسبت الكثير من الخبرة... أتطلّع بفارغ الصبر للبدء».

وخلال موسمه الوحيد مع الفريق الأول لأياكس الذي تدرّج في صفوف فرقه العمرية منذ 2012 حتى 2019، قدّم ديست أداءً لافتاً في المباريات الـ 38 التي خاضها معه، ما دفع برشلونة الى الحصول على خدماته.

لبنان يلتقي قطر على استاد لوسيل

أعلن منظّمو كأس آسيا لكرة القدم في قطر أن ملعب لوسيل سيستضيف الافتتاح والنهائي بدلاً من استاد البيت، حيث يقصّ المنتخب المضيف

حامل اللقب شريط المنافسات بمواجهة منتخب لبنان. وتقام البطولة من 12 كانون الثاني (يوم الافتتاح) حتى 10 شباط المقبلين على تسعة استادات حديثة، من بينها سبعة استضافت مباريات كأس العالم. وتبلغ سعة استاد لوسيل 88 ألف متفرج، واشتُهر باستضافة نهائي العرس الكروي الذي شهد تتويج الأرجنتين على حساب فرنسا.

وفيما لم يذكر المنظمون أسباب التعديل التي شملت توقيت بعض المباريات، قال الرئيس التنفيذي للجنة المحلية المنظمة لكأس آسيا جاسم عبد العزيز الجاسم: «نترقب بكثير من الحماسة عودة أجواء كرة القدم العالمية إلى الاستادات في قطر، وامتلاء مدرّجاتها بالمشجعين الشغوفين بعالم الساحرة المستديرة، والذين سيقصدون الدولة من شتى أنحاء القارة لحضور مباريات الحدث الرياضي المرموق».

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4385

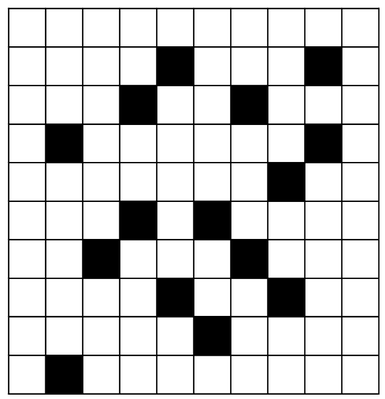

أفقيا

1- مسرحية للأخوين رحباني – 2- مدينة سويسرية – ثوب ترتديه الهندوسيّات – 3- قبر – لحم غير مطبوخ – نوع من السباع الهندية – 4- صحيفة لبنانية محتجبة – 5- أمر فظيع – معلّم سياحي فرنسي – 6- من ملوك الفرس – من أسماء السيف – 7- أحرف متشابهة – قاعة الإستقبال – للتمني – 8- زلق وسقط – عمل شنيع – من النباتات – 9- رجوع – قصر فرنسي – 10- فنان كويتي

عمودياً

1- مخرج أميركي راحل – 2- إطارات – 3- أباشر – جرذ بالأجنبية – للتفسير – 4- إسم موصول – جمع على غير ترتيب أمتعته وأشياءه للسفر – إبن الأسد – 5- من الطيور – إحسان – 6- يلغيه – كفّ وامتنع معكوسة – 7- شعور وإدراك – للنداء – حملي – 8- ممثلة مصرية – ينتجه النحل – 9- غاية وحاجة – مخترع البطارية الكهربائية – 10- من أدباء لبنان المشهورة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- المرجاني – 2- محمد علي – را – 3- زم – فلافل – 4- بدادون – هدل – 5- رمح – الهي – 6- ظمأ – ملك – 7- مهر – سلم – دا – 8- مر – الفرقان – 9- قر – ايابي – 10- امين نخلة

عمودياً

1- مزيز – ممر – 2- احمد مظهر – 3- لم – احمر – قم – 4- مداد – اري – 5- رع – ود – سل – 6- جلفن – ملفان – 7- ايل – المريخ – 8- أهلك – قال – 9- يرفده – دابة – 10- الليطاني

sudoku 4385

9		3			5	6	1	2
				1	3			
6		8		9				
	6		1		2			
4	8						3	
			8		4		5	6
	5			2		4		8
	2		5	6				
	9		7			5		1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4384

9	8	5	1	7	3	2	4	6
4	3	1	6	2	9	7	8	5
7	6	2	4	8	5	1	3	9
2	1	3	5	6	8	4	9	7
6	7	9	2	3	4	8	5	1
8	5	4	9	1	7	6	2	3
5	2	7	3	4	6	9	1	8
3	4	6	8	9	1	5	7	2
1	9	8	7	5	2	3	6	4

مشاهير 4385

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

رئيس الولايات المتحدة الأميركية (1856-1924). كان شعاره طائر الحمام كرمز للسلام

11+6+7+8 = مدينة فرنسية ■ 3+4+5+9 = واجبات مدرسية ■ 2+1+10+6 = أحرف متشابهة

حل الشبكة الماضية: **فيصل الياسري**

يحدث في القاهرة الآن

الحرس «القديم» و«الجديد» يتصارعان على الكعكة

وزارة الثقافة المصرية على صفيح ساخن!

مياو أكزوتشوت ــ «مصارعة كتان ــ 100 × 100 سنتم ــ 2015)

القاهرة ــ **أحمد فوزي**

يمكن القول إن وزارة الثقافة المصرية على صفيح ساخن منذ فترة طويلة. صحيح أنّ أمر الوزارة يشغل المثقفين أكثر من غيرهم، لكن لا يزال كثيرون يعتبرون هذه الوزارة واجهة مصر الأولى، وخصوصاً أنّها مسؤولة عن أحداث ثقافية هامة وبارزة، مثل «مهرجان القاهرة السينمائي»، و«معرض القاهرة للكتاب»، وهما حدثان سنويان تعمل القاهرة على التحدث عن نفسها ثقافياً من خلالهما. لكنّ الوزارة هذه الأيام تشهد الكثير من التغييرات التي تجعل من مكتب وزيرة الثقافة نيفين الكيلاني الكائن في دار الأوبرا في القاهرة، مكاناً يغلي، إذ تتسبب التغييرات التي تقوم بها

> حوّل خالد داغر حفلات دار الأوبرا الرصينة إلى ترفيهية بدعوى أنها تحقق نجاحاً في السعودية!

الكيلاني (مواليد 1964)، في قطاعات عدة داخل الوزارة، في إشعال الصراع بين الحرس القديم التابع لها إلى الوزيرة السابقة إيناس عبد الدايم (من يناير 2014 حتى أغسطس 2022)، والحرس الجديد الذي جاء للعمل في الوزارة على يد الكيلاني، العميدة السابقة لـ «المعهد العالي للنقد الفني». هكذا، تنكبّ الوزيرة الحالية على إبعاد العاملين في وزارة الثقافة من مناصبهم لصالح آخرين تتعاقد معهم من الخارج وتدفع لهم ـ وفق مصادر في الوزارة ـ أكثر مما تدفع للعاملين فيها، كأغلب من يتعاملون مع الحكومة المصرية من الخارج. هذا ما فعلته حين أطاحت بالمسؤول الإعلامي السابق الذي قبع في منصبه لسنوات، وجاءت بمسؤول إعلامي من الخارج ليتولّى المنصب. مسؤول لا يعرفه كثير من المتعاملين مع الوزارة من الصحافيين أنفسهم! حتى إنّ بعضهم وجّه للوزارة تساؤلات حول عدم الاحتفال بثورة 23 يوليو ولو ببيان، وقالوا إن «وزارة نيفين» لا ترغب في تكرار ما كانت تفعله إيناس عبد الدايم حتى في أحداث لا خلاف على الاحتفال الحكومي بها.

ورغم أن تغييرات وزيرة الثقافة في دار الأوبرا، جاءت بالموسيقار خالد داغر كرئيس لدار الأوبرا المصرية وقوبلت بترحاب شديد نظراً إلى أعمال داغر السابقة وتاريخه الفني، إلا أنه مع بدء اجتماعاته بالعاملين في الأوبرا، أثار الغضب، إذ يؤكد مقرّبون من هذه الاجتماعات أنّ توجهات داغر تنصبّ على تحويل حفلات دار الأوبرا الرصينة إلى ترفيهية يرى داغر أنها تحقق نجاحاً في السعودية!

> حين عُيّنت الكيلاني في منصبها (آب/ أغسطس 2022) استقبلها الوسط الثقافي بمزيد من التساؤل والتوجس، إذ كانت بعيدة منذ فترة عن مناصب وزارة الثقافة، وأعفيت من مناصبها السابقة في الوزارة لصالح آخرين وُصفوا بأنهم أفضل أداء منها، مثلما أُعفيت من منصب رئيسة «صندوق التنمية الثقافية»، ومن عمادة «معهد النقد الفني» في عام 2015، قبل أن تعود له مرة أخرى في عام 2017، حتى أصبحت وزيرة للثقافة خلفاً لإيناس عبد الدايم.

هذا التوجس والتساؤل يعودان إلى الواجهة كلما بان من وزارة الثقافة حدث يثير الجدل، فمتابعة سريعة لـ «مهرجان القاهرة السينمائي» وهو الحدث الأهم الذي تنظمه الوزارة سنوياً، وتجري دورته عادة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، «ستجد أن دورة المهرجان المقبلة لم تحدث أي حراك في الوسط الثقافي لسنوات، إلا أنّ كثيرين اعترضوا على كونه بعيداً عن ملف الثقافة المصرية، في حين دأب الوزراء السابقون على تولي صحافيّين يعملون في ملفات الثقافة مسؤولية تحرير الجريدة منذ وفاة رئيس تحريرها الأشهر والأهم وهو الصحافي الراحل صلاح عيسى.

حال «معرض القاهرة للكتاب» ليس ببعيداً عن بقية أروقة الوزارة، فقد أقالت الوزيرة، وفق ما يؤكد مصدر لـ «الأخبار»، هيثم الحاج علي من رئاسة «الهيئة المصرية للكتاب» قبل انعقاد الدورة الأخيرة من المعرض في عام 2022، رغم طلبه منها بشكل شخصي أن تنتظر حتى انتهاء دورة المعرض حتى لا يؤثر الأمر في أحداثه وتنظيمه، لكن الوزيرة أقالت رئيس هيئة الكتاب ومن ثم كل من يعملون معه الذين يطالبون بمستحقاتهم منذ ثمانية أشهر.

عام واحد تقريباً قضته نيفين الكيلاني وزيرة للثقافة حتى الآن، لم تفعل فيه شيئاً أكثر من تغييرات في المناصب، في حين يلخّص مصدر لنا عهد الكيلاني قائلاً: «هذه السيدة لا تحب إثارة أي شيء، وإذا أتيح لها أن تأتي إلى مكتبها في الوزارة كل يوم وتغادره من دون أن تلتقي بأحد، ستفعل هذا».

«تطوير القاهرة» يطيح بمطابعها التاريخية؟

أثار الكاتب المصري محمد سلماوي، جدلاً كبيراً أمس بعدما ذكر في مقاله في «الأهرام»، الصحيفة الحكومية الأكبر، أنّ هناك جهة سيادية طلبت من العاملين في «الهيئة العامة للكتاب»، التي يقع مقرها على نيل القاهرة، إخلاء الدار «خلال 18 شهراً لتحول مقرها على كورنيش النيل إلى فندق، من دون أن تحدد أماكن بديلة لها، مكتفية بعرض مكاتب لموظفيها في العاصمة

> «جهة سيادية» طلبت إخلاء «الهيئة العامة للكتاب»

الإدارية الجديدة» ضمن إطار ما يعرف حالياً بـ «خطط تطوير القاهرة». وأشار سلماوي إلى أنّ هناك «خطراً يتهدد 3 منشآت ثقافية ذات تاريخ عريق» وهي «دار الكتب» و«دار الوثائق القومية» و«الهيئة العامة للكتاب».

وعلى الرغم أنّ بعض مكاتب وزارة الثقافة انتقلت بالفعل إلى العاصمة الإدارية الجديدة، وظهرت وزيرة الثقافة نيفين الكيلاني وهي تلتقي بمسؤولين في الوزارة وتعقد عدداً من الاجتماعات أو تلتقي بمسؤولين من دول أخرى في مكتبها في العاصمة الإدارية، إلا أنّ العمل ما زال جارياً في كثير من مكاتب وزارة الثقافة في مقراتها القديمة المنتشرة في القاهرة وفي أكثر من مكان يطلّ على النيل.

فكرة أن تطل مؤسسة حكومية على النيل، أصبح مسألة «سيئة السمعة» في القاهرة، فموقع المؤسسات على نيل القاهرة يجعلها مطمعاً لخطط التطوير سيئة السمعة أيضاً، فكل الأماكن على النيل يجب استثمارها وتطويرها لتدر دخلاً على خزينة الدولة المصرية التي تعاني نقصاً حاداً في العملة الصعبة ويعيش مواطنوها أزمة اقتصادية كبيرة، مثلما يحدث في منطقة «ماسبيرو» (مبنى التلفزيون المصري) التي تقع مباشرة على النيل أيضاً، بحيث يتم بيع هذه الأماكن للمستثمرين، أو تحويلها إلى فنادق وسط القاهرة المكتظة بالأساس، من دون أي نظر للقيمة التاريخية لهذه الأماكن.

تحدثنا إلى مصدر يعمل في «المطابع الأميرية»، فأعرب عن دهشته مما ذكر في مقال سلماوي، قائلاً: «ليس مستبعداً أي شيء، لكنني كشخص يعمل داخل «المطابع الأميرية» ويأتي إليها يومياً، لم يخبرنا أحد بشيء عن الإخلاء». وتابع أنه بالفعل تم إبلاغ الموظفين في كل المكاتب الإدارية بنقلهم إلى العاصمة الإدارية الجديدة، بمَن فيهم العاملون في «دار الكتب» و«دار الوثائق القومية» من دون «انتقال كامل حتى الآن». معلومة تتفق مع جزء من مقال محمد سلماوي يقول فيه إن «الوزيرة أخبرت الهيئات الثلاث بالاستمرار في عملها من مقارها الحالية حتى بعد انتقال الوزارة إلى العاصمة الإدارية».

وأوضح المصدر أنّ «مطبعة بولاق التاريخية» التي أسّسها محمد علي، لم تعد موجودة، وبقاياها أو ما تبقى من ماكيناتها وكتبها تم تسليمه من قبل «المطابع الأميرية» الحالية إلى مكتبة الإسكندرية كإهداء عام 2006، في حين أنّ مطبعة «دار الكتاب» التي تقع على الجهة المقابلة للمطابع الأميرية شرق النيل، لا تزال تعمل وتنتج الكتب الخاصة بالهيئة.

ويرى المصدر الذي رفض ذكر اسمه أنه من الصعب جداً نقل مطابع «دار الكتب»، فـ «فضلاً عن أنها تراثية ومهمة جداً، سيكون من الصعب نقل الماكينات والدار بأكملها إلى العاصمة الإدارية. أما «دار الوثائق»، فقد يستغرق الأمر عشر سنوات لنقل ما تحويه من وثائق إلى مكان آخر، وينطبق ذلك على المطابع الأميرية الحالية».

رئيس «هيئة الكتاب» أحمد بهي الدين، نفى للكاتب محمد سلماوي أمر الإخلاء، لكن ما يحدث في القاهرة خلال السنوات الأخيرة، وما حصل لمقابر متقفي مصر وكثير من أهم الشخصيات التاريخية المصرية، حيث تتم إزالة مدافنهم وسط العاصمة من أجل بناء كوبري أو مخططات أخرى غير معلنة «يثير القلق على أي شيء في القاهرة، وخصوصاً إذا كان يحتل موقعاً جيداً مثل «دار الكتب» و«دار الوثائق القومية» وكذلك المطابع الأميرية».

حين نشر محمد سلماي مقاله المعنون بـ«نهاية دار الكتب» على صفحته الفايسبوكية، علق الكاتب الإسكندراني سعيد سالم، بأنه تم إخلاء مكتبة «هيئة الكتاب» في الإسكندرية منذ حوالى عام لتصبح الإسكندرية بلا مكتبة تابعة للهيئة، واستغرب متابعون أن يحدث هذا الأمر لأماكن ثقافية وتاريخية هامة. وقد أقام محمد علي باشا حاكم مصر «مطبعة بولاق» أو «المطبعة الأميرية» عام 1820 كأول مطبعة رسمية حكومية في مصر، في منطقة بولاق على ضفة النيل اليمنى، لكن بعد ثورة يوليو، تم إنشاء مبنى جديد للمطبعة في مكان جديد تماماً هو مقر المطابع الأميرية الحالي على الجهة المقابلة للمطابع التي أقامها محمد علي.

وفي شهر تموز (يوليو) الماضي، صدر بيان لرئاسة الجمهورية في مصر مفيداً أنّ حوالى 100 جهة حكومية من الوزارات والهيئات التابعة انتقلت بالفعل للعمل من العاصمة الإدارية (60 كم شرق القاهرة)، ووصل عدد العاملين فيها 40 ألف موظف وعامل.

أحمد...

وقت للكتابة

«مدينة سيت» درج المقابر الشعرية

ميس الريم قرفول *

مدينة ومقبرتان

في أغنية شهيرة له بعنوان: «رجاء ادفنوني على شاطئ سيت»، يقول براسّان في أحد المقاطع ملمّحاً إلى قصيدة الشاعر فاليري «المقبرة البحرية»: «مع خالص احترامي لبول فاليري/ أنا المغني الجوّال الوضيع مزايداً عليه/ سيسامحني المعلم الطيب/ وعلى الأقل، إن كانت أبياته أكثر قيمة مما أكتبه/ لتكن مقبرتي أكثر بحريةً من مقبرته/ حتى ولو لم يرَق هذا للسكان الأصليين...»

تلمّح الأغنية إلى وجود مقبرتين في سيت، إحداهما عالية على سفح الجبل، تدعى «مقبرة لو بَي»، وتسمى أيضاً «مقبرة الفقراء»، والأخرى منبسطة وقريبة من الشاطئ: «مقبرة سان شارل» التي ذاع صيتها في قصيدة فاليري الشهيرة. يطلب براسّان أن يكون شجرة صنوبر وارفة تحمي أصدقاءه من حرّ الشموس حين يأتون لزيارة قبره في المقبرة الأولى، بينما تنام الأخرى على مجدها على بُعد خطوات قليلة من البحر والمراكب. للمقبرة البحرية القريبة من مركز المدينة ومن المتحف البحري تاريخ خاص، تأسست عام 1680، من أجل دفن العمّال بعد رفعهم من تحت أنقاض عمليات بناء كاسر الأمواج «سان لوي»، الممر الحجري الذي يحصر بينه وبين المدينة بعض القوارب الراسية، بينما أعمدتها تهتز ليل نهار، وفي «مهرجان سيت للشعر» تتحول مرات عدّة لمسرح يقف عليه الشعراء والفنانون لتقديم نصوصهم وموسيقاهم، حيث تتوزع القراءات على ما يقرب من 39 مكاناً لقراءة الشعر في أنحاء المدينة.

أصوات حية: إحياء للشعر عبر المتوسط

أواخر شهر تموز (يوليو) الماضي، احتضنت فعاليات المهرجان الشعري «أصوات حية من المتوسط»، الذي يُعنى منذ انطلاقته باستقبال مجموعة من الشعراء من بلدان متوسطية، في توأمة مع ثلاثة مهرجانات أخرى: جنوا في إيطاليا، توليدو في إسبانيا، وأخيراً منذ أربع سنوات فقط وبنسخته العربية المتوسطية، مهرجان رام الله في فلسطين.

يعتبر «مهرجان سيت» من أكبر مهرجانات الشعر في فرنسا وأوروبا، بسبب مدته الزمنية إضافة إلى عدد الشعراء المشاركين وانفتاحه على آفاق ولغات جديدة وامتزاج الشعر فيه بالموسيقى والرقص وفنون الأداء المختلفة. ضمن الفعاليات المتنوعة والجديدة التي يجري إحياؤها كل عام: ورشات الترجمة وسوق الكتاب وسط ساحة المدينة، وندوات حكائية للأطفال، ناهيك بمقابلات مع الشعراء ضمن تيمات مختلفة. وبالرغم من طغيان تيمة المتوسط على طبيعة المشاركات هوية الشعراء، إلا أنها لا تحدّ مع ذلك من انفتاح المهرجان على مختلف المؤثرات الثقافية الكونية، بل ربما تمنح الجغرافيا صيغة شعرية جديدة ومميزة.

تساعد جغرافيّة سيت المميزة وتداخل البحر بالجبل فيها على تقديم فرصة لا تفوّت للقائمين على المهرجان لاختيار أمكنة للنشاطات المختلفة تتنوع بين إطلالات بحرية، وساحات عامة، وممّرات، وحدائق عامة، وحتى الفناءات الخلفية لحدائق المنازل، في رؤية تشاركية للشعر الذي يمكن أن يتغلغل في الطبيعة والمدينة والبشر على حد سواء.

حصة عربية وازنة

من العلامات الفارقة في «مهرجان سيت» نشر أنطولوجيا سنوية عن الدار الفرنسية «برونو دوسّي» فيها قصيدة لكل شاعر مشارك، إضافة إلى عدد من الكتب الشعرية باسم المهرجان عن دار «المنار» الفرنسية. ومن بين الكتب الصادرة في عام 2022 باللغتين العربية والفرنسية مجموعة قصائد للشاعرة السوريّة ميسون شقير المقيمة في إسبانيا، تولّى ترجمتها المترجم والناقد الفني اللبناني أنطوان جوكي، ضمن كتاب بعنوان «عن الحرب والمنفى». تقليد تخص به دار المنار كوكبة من شعراء العالم العربي ممن قد يتعذّر حضورهم إلى المهرجان لسبب أو لآخر، وهو ما حدث السنة الماضية مع الشاعرة الفلسطينية نداء يونس التي لم تتمكن من القدوم شخصياً، ليحضر عنها كتابها «لا أعرف الشعر» ترجمة الكاتب والدراماتوج محمد قاسمي الحساني وبتقدمة من أدونيس.

للمشاركات العربية حصّة مهمة وبارزة في «مهرجان أصوات حية»، إذ أسهمت في إيصال أصوات شعراء كثر إلى الجمهور الفرنسي خاصّة، كما أنها عرّفت الناشرين الفرنسيين المهتمين بالتجارب الجديدة للترجمة، ناهيك بتعزيز أواصر التعارف بين الشعراء كافة. يُذكر أنه في سنوات سابقة، تمت دعوة عدد من الشعراء العرب من دول غير محاذية للمتوسط، مثل كاظم خنجر ومازن المعموري من العراق، وقاسم حداد من البحرين، عبد الله ثابت من السعودية، ونجود الغانم من الإمارات.

قصيدة وإشارة وفنون أداء

من الفعاليات اللافتة هذا العام هو تقديم القصائد، فرنسية أو مترجمة، بلغة الإشارة. مبادرة أثرت نقاشاً ثقافياً فعلياً حول فعالية نقل القصيدة العادية إلى لغة الإشارة، وفي ما إذا كانت لغة الإشارة ستحافظ على ما يريد الشاعر قوله، وتداخل مستويات التأويل والتعبير بين اللغتين. كما جرت المقارنة بين لغة الإشارة هذه التي تكاد تشبه بتقنيتها الظاهرة الفنوّن الأدائية، والإضاءة تاريخياً على تقديم الشعر عبر أداء جسدي وحركي، ابتداءً بفنون ضاربة في التاريخ مثل الرقص والمسرح، وصولاً إلى فن الأداء الشعري الذي يعتبره رواده متميزاً عن كل طريقة تعبير شعرية تم إيصال الشعر بها سابقاً، حيث يعده «المؤدون» شعراً بذاته، ومختلفاً عن المسرح اختلافاً جذرياً.

شعر الأداء هو طبق دائم الحضور على مائدة المهرجان السنوية، فضمن الشعراء المؤدين «بيرفورمانتس» ضمن نسخ المهرجان المتتالية برزت أسماء أنطوان سيمون، وجوليان بلين، وجان بيار بوبيو وغيرهم. يقول سيرج بي، الحائز «جائزة أبولونير للشعر» والمشهور بتقديمه شعر الأداء منذ عقود، بأن هذا الأخير «يتعلّق باستخدام الشاعر جسده بدل الكلمات».

الإبداع مقابل السلعة

تم تخفيض الميزانية المخصصة للمهرجان منذ سنوات، حيث اعتدنا في سنوات سابقة على دعوة شاعرين أو أكثر من كل بلد، من خارج فرنسا. وبهذا يكون التساؤل حول ما إذا كان هذا المهرجان يواجه الصعوبات ذاتها التي تواجهها العملية الإبداعية في وجه الآلية التي تسعى إلى تسليع كل ما يمكن تسليعه، إذ يبرر رئيس البلدية خفض الميزانية بكون الشعر «إبداعاً موجّهاً إلى نُخبة قليلة من النّاس».

اللجنة المنظّمة للمهرجان والمدافعون عنه في الصحافة والإعلام يدحضون أطروحة رئيس بلدية سيت عن «أقلية التلقّي»، فهذا الاحتفاء السنوي بالشعر يقدم بنظرهم الفرصة لنشر الشعر كظاهرة جمالية عامة، يقرّبه من الجمهور ويخرجه من طابعه الأكاديمي والمنغلق على تجارب نخبوية أو مدارس منغلقة في أكاديميتها وضيق نطاقها. كما يمثّل المهرجان فرصة للقاء الشعر مع الكثير من عوامل تشكّله والتفاعل معه: البحر والطبيعة والجمهور. يضيف المدافعون أنّ الإبقاء على هذا النوع من التظاهرات حيّاً هو نوع من المقاومة لكل ما يمكن أن يُروّج له من تسطيح ثقافي أو تهميش للتعبيرات الفنية.

انطباعات شخصية وعامة أخيرة

حين تمر بجانب ساحة المهرجان أثناء انعقاده ستلتقط للشعر رغماً عنك، قد تحب وقد لا تحب. لكنك ستلتقط، ستقول ما أحببت وما كرهت، أو لن تقول شيئاً، ستُفاجأ أن حوالي ثلاثين داراً فرنسية مخصصة فقط لنشر كتب الشعر. حين ينتهي المهرجان، ستفرغ الساحة من أصوات اللغات وصخب الشعراء، ستبقى أصداء موزعة هنا وهناك، ستختفي لافتات دور النشر والخيم المقامة أيّاً لاحتواء الكتب، ستعود الخطى لتزرع الأرصفة كما سابقاً، باحثاً عن إيقاع موجة شعرية قادمة من داخل المتوسط، أو من ورائه، من كل ما يخبئه من موت وحياة... هذا الفراغ الجديد من نوعه، ما هو إلا تحدٍّ وخلق، ومحاولة لتفريغ معنى «النخبة القليلة» من معناه. حين «تمتد الأرواح نحو الأفق»، كما يقول براسان في أغنيته، يعود الكتاب كما الجسد إلى المكان الذي بوّده. فكما للجسد وصية بالضمور أو الفناء تحت تربة ما، يحتاج الكتاب إلى محطات، وحبذا لو كانت إحداها بحرية زرقاء. ربما لن يسر البرجوازية المعولمة والاستهلاكية اليوم أن يكون شاعرٌ من عامة الشعب علامة من علاماتها الثقافية بعد موته، لكن الكلمة، مقروءة، أو مكتوبة، أو حتى مرمّية على هامش مجلة أو لافتة كما تلك المرفوعة في سيت تحمل شذرات من قصائد الشعراء، ستسهم حتماً في غرس هذا النوع من العدالة، داخل قصيدة عن مقبرة بحرية، عن حياة نرغب بعيشها، أو وصيّة شعرية تصير في ما بعد أغنية.

* شاعرة سورية (فرنسا)

قضية

«طائرة زامبيا»... شهادة وفاة (جديدة) للإعلام المصري

نكأت قضية «طائرة زامبيا» من جديد جراح حرية الصحافة والإعلام في المحروسة. جراح تنزف باستمرار منذ تولّي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد السلطة وتنفيذ خطّة باتت معلنة للجميع. تتلخّص في السيطرة على كل نوافذ النشر والتعبير في البلاد. لكن منصات التحقق من المعلومات، لعبت دوراً مفاجئاً في الأزمة الأخيرة. ما أصاب رجال النظام المصري بارتباك واضح سياسياً وإعلامياً

لينى سليمان

أسبوع سياسي وإعلامي ساخن عاشه المصريون منذ إعلان السلطات في زامبيا عن توقيف طائرة خاصة قدمت من القاهرة في 14 آب (أغسطس) الحالي، وهبطت في «مطار كينث كاوندا الدولي»، وعلى متنها أكثر من خمسة ملايين دولار أميركي ومجموعة من الأسلحة وكمية من المعادن، بالإضافة إلى عشرة أشخاص من بينهم ستة مصريين. فور شيوع النبأ، أرغم على الفور عدد من المواقع الإخبارية، من بينها

> فشلت «لجان السيسي» في مواجهة منصات التحقّق من المعلومات

«مصراوي» و«المصري اليوم»، على حذفه على الرغم من أنّه لم يكن حينها يحمل معلومات إلا عن عملية التوقيف وحمولتها من دون ذكر أسماء.

هكذا، بدأت حسابات شخصية لوجوه إعلامية محسوبة على النظام المصري (لجان إلكترونية تحمل أسماء مستخدمي مواقع التواصل) في طرح سيناريوات عدّة لإبعاد الشُبهة عن سلطات «مطار القاهرة الدولي». السيناريو الأوّل يفيد بأنّ الطائرة هبطت في مطار آخر كتزانيت، قبل تحرّكها مجدداً نحو العاصمة الزامبية، فيما يشير آخر إلى أنّ الطائرة هبطت ترانزيت في القاهرة وأنّ سلطات المطار المصري لا يحق لها التفتيش طبقاً للقوانين الدولية، أي إنّ حمولتها جاءت من بلد آخر وما العاصمة المصرية إلا محطة. لكن إذا كان هذا صحيحاً، فمن أين جاء المصريون الستة؟ برّر متبنّو هذا السيناريو الأمر بأنّ هؤلاء من طاقم الضيافة! مَن صاغوا هذه الأكاذيب سريعاً، عوّلوا ربّما على أنّ الجانب الزامبي لن يفصح عن باقي المعلومات، لكن ما حدث كان غير متوقع. إذ «سُرّبت» أسماء خمسة من المصريين الستة الذين كانوا على متن الطائرة، منهم اثنان يعملان في صفوف الجيش المصري، والبقية تجّار ذهب ورجال أعمال ليسوا فوق مستوى الشبهات. مهمّة «التسريب»، تولّاها طرف لم تتوقّعه «لجان النظام»، وهي صفحات التحقق من المعلومات، أبرزها «متصدقش» و«صحيح مصر»، ومن خلفها صفحات داعمة تُعيد نشر المعلومات، من بينها «رصد» (منصة إعلامية إخوانية) و«مدى مصر» و«الموقف المصري» (معارضة).

أصيبت وجوه النظام بحالة من الفزع، إذ أكملت ماكينة التكهّنات الصورة، رابطة بين الأسماء وبين شخصيات بارزة في الدائرة المقربة من الرئيس. وبات الخروج من الفخّ متعلّقاً بمحاصرة تلك الصفحات. في هذا السياق، عمد المحسوبون على السيسي إلى ربط الصفحات «المشاغبة» بتنظيم الإخوان المسلمين متدنّي الشعبية في مصر. كما طالبت أبواق رسمية هذه الصفحات بالإفصاح عن محرّريها وعن مصادر تمويلها كنوع من «الشفافية»، وهو ما واجهه مؤيدو هذه المنصات بالسخرية، معتبرين أنّ أي إفصاح يعني «التنكيل»... لتصل الذروة الدرامية إلى مداها بنجاح قوات الأمن في الوصول إلى كريم أسعد، أحد الصحافيين العاملين في منصة «متصدقش»، واعتقاله من داخل منزله والولوج إلى الصفحة من حسابه الشخصي وحذف منشورَيْن عن الطائرة، وسط اتهامات بتنسيق الصفحة مع أجهزة معادية بدليل حصول محرريها على جوازات سفر بعض الموقوفين في زامبيا.

أدى اعتقال كريم أسعد إلى توقّف عمل «متصدقش» فيما التزمت «صحيح مصر» الصمت، بعد القبض على أسعد، غصّت صفحات الصحافيين المصريين بعبارات الاستهجان، فيما أعرب المحسوبون على النظام عن تأييدهم القرار. لكن المفاجأة الأكبر كانت إخلاء سبيله بعد 48 ساعة فقط، وهي المدة التي أكدت عدم قدرة النظام على تحمّل ضغوط استمرار الجدل حول هذه القضية التي كانت لتموت سريعاً بعد نشر السيناريوات الملفقة يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيَيْن، لولا منصات التحقق من المعلومات التي ستستحيل صداعاً في رأس النظام خلال فترة الانتخابات المرتقبة، إلا لو طال منتسبيها المزيد من الاعتقالات والتوقيف التعسفي.

وسط تفاصيل الأسبوع الساخن، لم يعد هناك مجال للشك في أنّ التغييرات الأخيرة في قيادات شركة «المتحدة للخدمات الإعلامية» (التابعة للاستخبارات المصرية)، وخصوصاً الصحافية منها، جاءت لبسط المزيد من السيطرة على مواقع صحافية كبرى. لا بل حتّى الصحف القومية القديمة غير المملوكة رسمياً لجهات تابعة للنظام، لم تكتب حرفاً عن الموضوع لا من قريب ولا من بعيد. تعتيم ظنّه رجال السيسي بأنّه كامل وشامل، قبل أن يكون لكريم أسعد ورفاقه رأي آخر!

دومة «برّة»... شكرا زامبيا

فوجئ مؤيدو الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي، قبل معارضيه، بقرار غير متوقّع متمثّل في إخلاء سبيل الناشط السياسي، أحمد دومة (الصورة)، المحكوم عليه بالسجن المؤبّد في قضية حرق المجمّع العلمي المصري، على الرغم من رفض السلطات مراراً وضع اسمه ضمن قوائم المعفو عنهم بقرار رئاسي. جاء العفو المفاجئ ليؤكد على حجم الأزمة التي يعيشها النظام بسبب تداول المصريين لمعلومات وأسماء الشخصيات الموقوفين في زامبيا بسبب قضية الطائرة الخاصة. وفور الإفراج عن دومة، تراجع الاهتمام بالطائرة وبات واضحاً أنّ الحيلة قد نجحت: جماعة ترحّب وسعيدة، وأخرى تندّد وتلوم النظام لأنّه أخلى سبيل «أحد المخرّبين»، كما وصفه إعلام السيسي مراراً وتكراراً. ووسط كلّ هذا، خرجت طرفة تطالب دومة بالذهاب إلى سفارة زامبيا في القاهرة وتوجيه الشكر، فلولا توقيف السلطات للطائرة لما كان قد رأى الشمس أبداً.

دانييلا رحمة

مهيار خضور

دراما

وضعت شركة الإنتاج خطة لتصوير مروحة من المسلسلات التي ستُعرض ضمن السابق الرمضاني وخارجه. الجامع بين هذه المشاريع هو الحضور القوي للممثلين السوريين بناءً على طلب القائمين على تطبيق «شاهد»

«إيغل فيلمز» تجدّد شبابها... بالنجوم السوريين!

زكية الديراني

على نار هادئة، وضعت «إيغل فيلمز» خططها المقبلة. تكسر شركة الإنتاج الهدوء الذي تعيشه منذ نهاية الموسم الرمضاني الماضي، وتستعدّ لـ«نفضة» في قائمة النجوم الذين تتعاقد معهم، إذ تحاول أن تجدّد «شبابها» من خلال اختيارها مروحة جديدة من الممثلين، بناءً على طلب القائمين على تطبيق «شاهد» المنضوي تحت شبكة mbc السعودية. وتتعاون الشركة التي يرأسها جمال سنان، مع ممثلين للمرة الأولى في مسلسلات مشتركة، بينما تواصل تعاقدها مع ممثلين كان حظّهم وافراً معها.

هكذا، وضعت شركة الإنتاج خطة لتصوير باقة من المشاريع منها سيبصر النور قريباً، بينما تشارك في مسلسلين في موسم رمضان 2024. اللافت، أن النجوم السوريين هم الأوفر حظاً لدى «إيغل فيلمز» في جميع خطواتها خارج أو داخل السباق الرمضاني.

في هذا السياق، دارت أخيراً كاميرا المخرج فيليب أسمر لتصوير مسلسل «عزابة بيروت» مع نصّ للسوريين مازن طه ونور شيشكلي، ويجمع مجموعة نجوم من بينهم السوري مهيار خضور والمصرية نور الغندور، واللبنانيون بديع أبو شقرا، وكارول عبود وجوليا قصار وغيرهم. يحكي العمل قصص بيروت في ستينيات القرن الماضي، وسيُعرض على تطبيق «شاهد» في برمجة الشتاء المقبل.

لن يكون «عزابة بيروت» الوحيد الذي سيعرض خارج السباق الرمضاني، بل يتردد في الأوساط خبر عن مسلسل قصير سيجمع دانييلا رحمة والنجم السوري محمد الأحمد بعنوان «الضبع» (مبدئياً). لم تكشف تفاصيل المسلسل بعد، لكن العمل لن يتعدّى الستّ حلقات فقط.

بهذه الخطوة، تكون «إيغل فيلمز» ومنافستها «صبّاح إخوان» تتسابقان على التعاقد مع محمد الأحمد بعدما وقّع النجم السوري مع «صبّاح إخوان» لبطولة مسلسل رمضاني بعنوان «2024» (كتابة بلال شحادات) يجمعه مع نادين نجيم. فهل يكون الأحمد بمثابة الورقة التي تشعل نار المنافسة بين شركتَي الإنتاج؟

> وضعت الشركة خطّة لمعاودة تعاقدها مع المخرج رامي حنا

أما بخصوص الخريطة الرمضانية، فقد قرّرت «إيغل» خوض المنافسة بعملين دفعة واحدة، يغلب عليهما حضور النجوم السوريين. فقد أعلنت الشركة قبل أسابيع قليلة عن تعاقدها مع قصي خولي القادم من شركة «صبّاح إخوان»، ضمن عمل لم يعرف طبيعته حالياً، ويتردد في الأوساط أن مسلسل قصي عبارة عن ورشة كتّاب أشرف عليها شخصياً كما حصل مع مسلسل «وأخيراً» (كتابة وإخراج أسامة الناصر) الذي جمعه بنادين نجيم وعرض في رمضان الماضي.

ويهمس بعضهم في الأوساط الفنية، أن اللبنانية رزان جمّال قد تقف إلى جانب قصي خولي في مسلسلها، لكن لغاية اليوم لم توقّع الممثلة أي عقد مع «إيغل فيلمز».

على الضفة الأخرى، لن تكتفي «إيغل فيلمز» بتلك الأعمال المشتركة فحسب، بل تعاقدت أيضاً مع المخرج السوري رامي حنا مجدداً بعدما نجحا في مسلسل «تانغو» (كتابة إياد أبو الشامات/ بطولة باسل خياط ودانييلا رحمة ودانا مارديني وباسم مغنية) الذي عُرض عام 2018. صحيح أن العمل بين الشركة والمخرج السوري اقتصر على مجموعة مشاريع فحسب، لكن عودة حنا للوقوف خلف الكاميرا تعني ارتفاع منسوب المنافسة بين صنّاع الدراما، على اعتبار أن مخرج مسلسل «غداً نلتقي» (كتابة إياد أبو الشامات)، ورقة رابحة أينما كانت خطواته. لكن بأيّ عمل سيعود حنّا إلى «إيغل فيلمز»؟! ويتردد في الأوساط أن المسلسل الرمضاني المنتظر كتبته نادين جابر، وستلعب بطولته ماغي بو غصن ويشاركها السوري مهيار خضور واللبنانيان بديع أبو شقرا وكارول عبود وغيرهما. وتكشف المعلومات أن المشروع اجتماعي، بعيد عن قصص الحب، وتطل فيه ماغي بشخصية فتاة تدعى يسار التي تعيش مجموعة أحداث في حياتها.

من جانبه، يرفض الكاتب والمخرج السوري رامي حنا التصريح لنا بأيّ معلومات تتعلّق بالمسلسل المنتظر، مؤكداً أنّ لديه عملاً مع «إيغل فيلمز»، معتبراً أن شركة الإنتاج هي المؤكلة حصرياً مهمة الإعلان عن ذلك.

بضحكته اللافتة، يحاول حنا أن يفسّر سبب رفضه الحديث مع الإعلام، معتبراً أن آخر حوار أجري معه عندما كان مراهقاً.

بهذه الخطوة، تكون «إيغل فيلمز» مشت على خطى زميلتها «صباح إخوان» في البحث عن استقطاب النجوم السوريين.

(عماد حجاج ـ الأردن/ Cartoon Movement)

عَ السريع

بدأ من يوم الجمعة المقبل، تبدأ منصة «شاهد» بعرض قصة بوليسية مشوّقة مقتبسة في بعض جوانبها عن أحداث حقيقية، تدور حول مطاردة الأمن الجنائي لرجل من أخطر المجرمين وأكثرهم دهاءً وقسوةً وعنفاً. يسلّط مسلسل «سفّاح الجيزة» من «أعمال شاهد الأصلية» الضوء على صاحب مسيرة إجرامية يتخلّلها مزيج من أعمال النصب والاحتيال والسرقة وانتحال الشخصيات والقتل المتسلسل بدم بارد. العمل من تأليف إنجي أبو السعود وعماد مطر ومن إخراج هادي الباجوري، فيما تضمّ قائمة أبطاله الممثلين: أحمد فهمي (الصورة)، باسم سمرة، ركين سعد، ميمي جمال، حنان يوسف، صلاح عبد الله، وغيرهم.

بعد نجاحات عدّة للمخرج السوري الشاب السدير مسعود (الصورة)، أبرزها مسلسل «قيد مجهول» (كتابة لواء يازجي ومحمد أبو اللبن)، يعود نجل النجم غسّان مسعود بتجربة جديدة، ولكن هذه المرّة من بوّابة نتفليكس. يتولّى السدير إخراج مسلسل «جريمة في الذاكرة»، وهو النسخة العربية من مسلسل Who Killed Sara؟، ويشارك في بطولته كلّ من: آسر ياسين، وصبا مبارك، وشيرين رضا. ويعتبر مسعود أوّل مخرج سوري يتعاون مع منصة البثّ التدفّقي الأميركية.

أوّل من أمس الأحد، توفي الفنان الكوميدي الفرنسي من أصول جزائرية وحيد بوزيدي (الصورة) عن عمر يناهز 45 عاماً، وفق ما أعلن حسابه الرسمي على فايسبوك. جاء ذلك بعدما كان قد نُقل إلى المستشفى، في 16 آب (أغسطس) الحالي بشكل عاجل بعد إصابته بجلطة دماغية خلال قضائه إجازة في مدينة مراكش، وقضى منذ ذلك الحين أيامه في غيبوبة. وذكرت صحيفة «لو باريزيان» أنّ بوزيدي صارع الموت داخل أحد المستشفيات الخاصة في المدينة الحمراء، وسبق له أن أصيب بجلطة دماغية في عام 2021. بدأ بوزيدي مسيرته الفنية بالمشاركة في عروض الكوميدي الشهير جمال ديبوز في عام 2006. وفي كانون الثاني (يناير) الماضي، أطلق استعراضاً فردياً في مسرح «لو ريبوبليك» في باريس، وكان يفترض أن يقوم بجولة في كلّ أنحاء فرنسا. صنع الراحل لنفسه اسماً في السينما وظهر لمدّة عشر سنوات في أفلام عدّة، أبرزها: «نينكي لارسون وعطر كيوبيد»، و«نقطة الصفر»، كما كان أيضاً عضواً بارزاً في مجموعة البرنامج الكوميدي «جمال كوميدي كلوب» الذي كان يعرض على «كنال+» الفرنسية.

بعدما أعدّ لهروب رجل الأعمال اللبناني الأصل، كارلوس غصن (الصورة) من اليابان في عملية معقّدة ومثيرة للذهول، ينقلب العسكري الأميركي السابق، مايكل تايلور، على قطب صناعة السيارات السابق لتصفية حسابات معه، في وثائقي جديد بعنوان Wanted: The Escape of Carlos Ghosn سيُبث على Apple TV+. المسلسل وثائقي مؤلف من أربع حلقات، من إخراج البريطاني جيمس جونز. يستند إلى تحقيقات لصحيفة «وول ستريت جورنال»، ويرمي إلى رسم الصورة الكاملة للرئيس السابق لشركة «رينو ـ نيسان» وسقوطه المدوي. ومن المقرّر أن تبدأ المنصة بثّه في جميع أنحاء العالم اعتباراً من 25 آب (أغسطس) الحالي. وعلى غرار وثائقي «بي بي سي» الصادر في عام 2021، يستكشف العمل الجديد أبعاد القضية، منذ صعود غصن حتى توقيفه في نهاية عام 2018 في اليابان للاشتباه بضلوعه في جرائم مالية. ويتناول مسلسل «أبل» مطوّلاً هروب غصن من اليابان في طائرة خاصة، مختبئاً في صندوق للآلات الموسيقية، بفضل مايكل تايلور صاحب الخبرة الكبيرة، ونجله ديفيد.

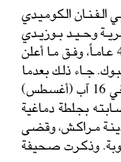

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 22 آب 2023 العدد 4990

صورة وخبر

تُعدّ الريحان من الأجمل في قضاء جزّين في جنوب لبنان. في هذه البلدة الغنية بيئياً والغارقة في الجمال الطبيعي (على ارتفاع 1100 متر فوق سطح البحر على بُعد حوالي 90 كيلومتراً عن بيروت) اكتُشفت فيها مغارة طبيعية على يد أحمد عواض في عام 1933. كثيرون يصفونها بأنّها «مغارة جعيتا مصغّرة»، إذ تبلغ مساحتها 330 متراً مربّعاً وتحوي صواعد وهوابط صخرية وأعمدة متكاملة شكّلتها المياه المتسرّبة إلى الجوف. قبل سبع سنوات، صار هذا المعلم جاهزاً لاستقبال الزوّار بعد اندحار الاحتلال الإسرائيلي عام 2000، وقدرة البلدية على تأهيله بمساعدة جمعيات دولية، تمهيداً لوضعه على الخريطة السياحية في لبنان. هكذا، صارت المغارة محطّة أساسية على جدول اللبنانيين والأجانب، وخصوصاً مع ازدهار السياحة الداخلية في الآونة الأخيرة.

(هيثم الموسوي)

مفكرة

خليل عاصي: تواقيع بالجملة

بدعوة من «الملتقى الثقافي اللبناني» و«اتحاد الكتّاب اللبنانيين»، يوقّع الشاعر خليل عاصي (الصورة)، غداً الأربعاء، مجموعاته الشعرية الثلاث التي سيهديها للحاضرين: «لا أخضر فيَّ ليقطفه الموت»، و«العروج إلى المنفى»، و«لو أنّ الضوء ينام». تتخلّل النشاط الذي يحتضنه مقرّ الملتقى في الغبيري، كلمات لكلّ من: الشاعر والنائب إيهاب حمادة باسم الملتقى، وأمين عام «اتحاد الكتّاب اللبنانيين» الشاعر الياس زغيب، إلى جانب قراءة نقدية للشاعر مكرم غصوب، وقراءات شعرية لعاصي.

توقيع مؤلفات الشاعر خليل عاصي: غداً الأربعاء ـ س: 18:00 ـ «الملتقى الثقافي اللبناني» (قاعة الشيخ فضل مخدّر ـ مقابل المجمّع الرياضي لبلدية الغبيري/ بناية «الابتسام» ـ ط 3).

كورين شاوي: ما الذي تخشاه؟

في إطار فعاليات «نادي السينما» الدورية، تدعو «جمعية السبيل» و«نادي لكل الناس»، في 29 آب (أغسطس) المقبل، إلى حضور فيلم «ولعلَّ ما أخشاه ليس بكائن» (72 د) لكورين شاوي في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو)، على أن يليه حوار مع المخرجة وحليم صبّاغ. يتناول الشريط أحداثاً حقيقة من حياة شاوي، عقب علاج والدها من الشلل النصفي وتأثير هذه الفترة العصيبة على حياة أفراد العائلة عموماً، وحياة الابنة خصوصاً.
تنقل كورين المُشاهد إلى قلب الأحداث من خلال أسلوب إخراجي يعتمد على كاميرا ثابتة في غالبية الأحيان، فتشعره بأنّه جزء ممّا يجري، في شريط «يُنظر إليه قبل أي شيء على أنّه رحلة عاطفية من خلال عقلها. رحلة مضاءة، من دون أفخاخ مع الكثير من الحب» (الأخبار 6/4/2022). إنّه باختصار عمل عن كورين نفسها. المرأة التي تحاول من خلاله أن تفصل نفسها عمّا يجري حولها.

عرض ومناقشة فيلم «ولعلَّ ما أخشاه ليس بكائن»: الثلاثاء 29 آب 2023 ـ س: 19:00 ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

«صنم» في الحمرا: ألبوم أوّل

«أيقظني ملاكٌ» هو الألبوم الأوّل الذي تطلقه «صنم» (الصورة)، يوم السبت المقبل، ضمن حفلة في «مترو المدينة»، يفتتحها فادي طبّال وجوليا صبرا، يتبعها عرض لـ «دي جاي» جون. تضمّ الفرقة ساندي شمعون (غناء)، أنطونيو الحاج موسى (باص)، فرح قدّور (بزق)، أنطوني صهيون (سينث غيتار)، باسكال سيميردجيان (درامز) ومروان طعمة (غيتار). وهي تمزج في أعمالها بين الطقوس الشعائرية وموسيقى الأفراح التقليدية ومشعوذات من الشعر العربي والموسيقى التقليدية المصرية، فضلاً عن حصّة للروك المرتجل والجاز الحرّ وموسيقى الـ«نويز».

إطلاق ألبوم «أيقظني ملاكٌ»: السبت 26 آب (أغسطس) الحالي ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

على بالي

أسعد أبو خليل

رياض سلامة شكّل نقطة الالتقاء بين 8 و 14 آذار. هو الدليل على أنّ الفساد في النظام ينخرُ في الفريقَين، وأنّ لا فريق يتفوّق على الآخر في النزاهة والشفافية والتعفّف. رياض سلامة ما كان يمكن أن يستمرّ في موقعه حتى آخر يوم من دون ضمانة من النظام برمّته. صحيح أنّ أميركا ضمنته وراعته (وأنّه كان مُخبراً لصالح وزارة الخزانة الأميركيّة)، وأنّ أنظمة الخليج رعته وضمنته، وأنّ البطريركيّة المارونيّة رعته وضمنته، لكنّ الفاسدين من الطرفَين الذين تشاركوا في الغرف من مال الشعب هم الذين رفضوا إقصاء سلامة أو محاسبته. محاسبة رياض سلامة ممنوعة لأنّها تجرّ محاسبة الطبقة السياسيّة كلّها. مقالة راية الجلبي في «فايننشال تايمز» أحسنَت في أنّها ذكّرت بأنّ سلامة هو اختيار رفيق الحريري. لم يكن أحد يعرفه. وكان سلامة يدير استثمارات رفيق الحريري الشخصيّة في شركة «ميري لينش». وفي سيرة أنطوان سعد عن البطريرك صفير، يصارح صفير الحريري بمخاوفه عن تغيير سلامة ويسأله عن التناقض بين إدارة سلامة لثروة الحريري وبين دوره في إدارة السياسة الماليّة. هنا، يكذب الحريري (وهذا ليس غريباً عنه) وينفي لصفير أن تكون لسلامة علاقة باستثماراته في «ميري لينش». لكن مقالة الجلبي لم تذكر رعاية الغرب والخليج والبطريرك لسلامة. كانت هناك شبكة من المصالح الداخليّة والخارجيّة التي ارتبطت بسلامة. ومقالة جلبي تقول إنّ سلامة أخذ أسراره معه وحفظها على «فلاش درايف»، كي يستعين بها للابتزاز أو لتهديد من يعارض مصلحته في التقاعد. بعدما أزالت أميركا رعايتها له (بعد خروجه من المنصب)، أصبح سلامة معزولاً ووحيداً. وستتسرّب الكثير من الأسرار. هو على الأرجح لن يغادر أرض لبنان. سيعيش في حضن اللوذ الطائفي والفسادي. مرحلة سلامة لم تنته لأنّ الزعماء الفاسدين الذين شاركوه بقوا في السلطة ولهم كتل وازنة. أسئلة كثيرة عن سلامة: كيف يورِّط الأب ابنه في فساده؟ الابن لم يكن بريئاً لأنّه لم يكن طفلاً. لكن سلامة كان يظنّ أنّه «منيح» ومحصّن. انهار سلامة وبقيت المنظومة التي أدار ماليّتها.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com